



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبتين: - عابد ايمان اميرة

- ثليجان هاجر

بعنوان:

دور نظام المستودع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر في

الفترة 2013-2023

(دراسة حالة شركة كوندور الكترونيك)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	استاذ محاضر	العايب وليد
مشرفا	أستاذ محاضر -أ-	سميحة بن محياوي
مناقشا	استاذ محاضر	بن زيان يعقوب

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر والعرفان إلى من زودنا بإرشاداته وتوجيهاته بصبر وسخاء فأنار لنا الدرب وأضاء لنا السبيل، وكان لنا نعم المرشد والموجه ونخص بالذكر الأستاذ الكريم والفاضل " بن محياوي سميحة "

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة، لتكرمهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا المقام هنا أن نسجل شكرنا إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريرج.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا وما تفوقنا إلا برضاه الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضلته وإليه ينسب الفضل كله.

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفًا بالتسهيلات لكنني فعلتها، فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضلته وكرمه.

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولاً التي تحملت كل العثرات وأكملت رغم الصعوبات إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل اسمه بكل فخر ومن حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله، ما أنا فيه إلا بفضل أبي الرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون افضل منه "والذي العزيز أدامك الله لنا". إلى نبراس أيامي ووهج حياتي إلى التي ظلت دعواتها تضم اسمي دائماً معلمتي الأولى دكتورتي الأولى صديقة أيامي "والدتي الحنونة "

إلى من غاب عنا جسده و لكن بقيت روحه معي جدي الغالي رحمه الله و الى من اعتبره سندي و من استأنسته لروحي خالي العزيز عزوز و الى جدتي التي مانستني يوماً بالدعاء حفظها الله و اطال عمرها . الى خالاتي اللاتي اعتبرهن مثل امي، لطلما كانوا السند لي .

الى من اشد بهم عضدي فكانو خير معين، الى من كانوا داعمين لي في الأوقات الصعبة اخوتي

المعتصم بالله و متاب و اختي اريج

الى صديقاتي الغاليات اميرة ،ريان ،نسرين ،رميساء ،بهيجة و ابنة خالتي تغريد

هاجر

الإهداء

لقد كان الطريق طويلاً والوصول على قدر المشقة مهيباً وعظيماً
اللهم اني سعيت وانك احسنت لي الجزاء
فالحمد لله الذي بلغني ما احب فيما أحب اهدي نجاحي وسنين تعبتي
إلى من زين إسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم
والمعرفة فخري واعتزازي
"والدي العزيز"
إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها من سهلت لي الشدائد بدعائها
إلى سر قوتي ونجاحي
" والدتي العزيزة "
والى من كانوا لهم الأثر على حياتي
من اناروا لي الطريق واخذوا بيدي نحو آفاق العلم
"اخي عمار و اختي صوفيا"
لكل العائلة الكريمة

الى صديقة طفولتي سورية الى كل صديقاتي سارة، هاجر ،نسرين ،رميساء ،بهيجة
الى جميع زملائي في مشواري الجامعي
فالحمد لله على البلوغ ثم الحمد لله على الختام
اللهم زدني علماً وتوفيقاً ونجاحاً يتبعه نجاح.

أميرة

المخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام المستودع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي، ومن خلال الدراسة الميدانية للموضوع على مستوى شركة كوندور الكترونيك وكذا مفتشية اقسام الجمارك برج بوعريريج

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان نظام المستودع الجمركي يساهم في عملية تطوير ورفع الإنتاجية المحلية والتصنيع من خلال تقديم تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين و كذا تعزيز منافسة الشركات المحلية في الأسواق الدولية هذا ما يؤدي بالضرورة الى ترقية التجارة الخارجية .

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، ترقية التجارة الخارجية ، الأنظمة الجمركية ، نظام المستودع الجمركي .

Abstract:

This study aimed to clarify the role of the customs warehouse system in enhancing foreign trade in Algeria. To achieve this, the descriptive–analytical method was employed, a field study of the subject at Condor Electronics and the Customs Departments Inspectorate of the province of Bordj Bou Arréridj.

The study reached several conclusions, the most important of which is that the customs warehouse system contributes to the development and increase of local productivity and manufacturing by enhancing the competitiveness of local companies in international markets, which necessarily leads to the promotion of foreign trade

Key words: promotion of foreign trade ‘custom system ‘customs warehouse system

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر و عرفان	-
ملخص الدراسة	.I
قائمة المحتويات	.II
قائمة الجداول	.III
قائمة الأشكال	.IV
قائمة الملاحق	.V
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الخارجية	08
المبحث الثاني: الأسس النظرية للأنظمة الجمركية	21
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: دراسة ميدانية لمفتشية اقسام برج بوعريريج	38
المبحث الثاني: دور نظام المستودع الجمركي في شركة كوندور	56
الخاتمة	69
قائمة المرجع	71
الملاحق	73

قائمة الجداول

رقم	عنوان	صفحة
01	تطور استخدام نظام المستودع الجمركي للفترة . 2013-2022	53
02	التصريحات الخاصة بنظام المستودع لسنوات 2021، 2022، 2023 لمفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج.	54
03	تطور الميزان التجاري خلال الفترة من 2013 الى 2023 .	54
04	يوضح الموردين الذي تتعامل معهم مؤسسة كوندور.	59
02	اهم الفروقات بين نظام المستودع الخاص والمستودع العمومي والصناعي.	64

قائمة الأشكال

رقم	عنوان	صفحة
01	انواع الانظمة الجمركية.	22
02	أنواع نظام المستودعات.	28
03	الهيكل التنظيمي لمديرية الجمارك الجزائرية	42
04	الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك لولاية برج بوعريريج	45
05	مختلف منتجات وأعمال مجمع بن حمادي	58
06	اهم المؤسسات المنافسة لمؤسسة كوندور	58
07	الهيكل التنظيمي لمصلحة الجمركة والعبور واللوجستيك لشركة كوندور إلكترونيك	70

مقدمة

● تمهيد :

تعتمد كل دولة في عالمنا المعاصر على التجارة الخارجية في اقتصادها ولا تستطيع العيش في عزلة كاملة عن العالم، فالتجارة الخارجية تعتبر المرآة العاكسة لمدى قدرة الدولة على الإنتاج والمنافسة في الأسواق الدولية وتعتبر القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير والاستيراد وبذلك فإن التبادل الخارجي هدفه هو زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة وجلب الاستثمارات الأجنبية وتحسين التنافسية الخارجية والاستيراد وتصريف فائض الإنتاج المحلي وتحقيق التوازن التجاري في ميزان المدفوعات .

و في ظل الانفتاح الواسع الذي شهدته التجارة الخارجية، انسحبت الدولة تدريجيا من النشاط الاقتصادي المباشر واكتفاءها بالتوجيه والمراقبة والتعديل في مختلف الإجراءات والسياسات التجارية، عن طريق سن قوانين وتشريعات للمساهمة في هذا التطور هذا ما حتم على إدارة الجمارك باعتبارها الحجر الأساسي لتطبيق السياسات التجارية وذلك عن طريق فك الحواجز الجمركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، فإدارة الجمارك كشريك في التجارة الخارجية توجب عليها أحداث تغييرات ومجموعة من الاجراءات من بين هذه الإجراءات الأنظمة الجمركية وبالضبط نظام المستودع الجمركي الذي يسهل ويبسط ويسرع عمليات المراقبة والتحكم في الإجراءات الجمركية وكذا تسهيل الحركة الدولية للبضائع لإرضاء المتعاملين الاقتصاديين أجنب كانوا أو محليين .

● إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تمحورت إشكالية الدراسة في :

كيف يساهم نظام المستودع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية لمؤسسة كوندور إلكترونيك ومفتشية الجمارك؟

● الأسئلة الفرعية :

من أجل معالجة وتحليل هذه الاشكالية ، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالسياسات التجارية وما هي أهدافها ؟
- ما هو دور أدوات السياسة التجارية في ترقية التجارة الخارجية؟
- ما هي الانعكاسات التي يحدثها نظام المستودع الجمركي على التجارة الخارجية ؟
- ما هي الامتيازات التي يقدمها نظام المستودع الجمركي لشركة كوندور الكترونيك ؟
- فيما تتمثل التسهيلات التي تقدمها مفتشية اقسام جمارك برج بوعريريج للمتعاملين الاقتصاديين ؟

• الفرضيات:

- السياسات التجارية هي مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تعتمدها الدولة لتنظيم تجارتها مع الدول الأخرى وتتعدد أهداف هذه السياسات وفقا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول .
- يتمثل دور أدوات السياسة التجارية في ترقية التجارة الخارجية من خلال تنويع الاقتصاد وكذا حماية الصناعات المحلية بالإضافة الى تعزيز الصادرات .
- نظام المستودع الجمركي يسمح بتخزين البضائع المستوردة في مخازن او مستودعات تحت اشراف إدارة الجمارك مع الاعفاء من دفع الرسوم والحقوق الجمركية الى غاية سحبها من للاستخدام المحلي او إعادة تصديرها .
- يقدم نظام المستودع الجمركي مجموعة من التسهيلات للعمليات اللوجستية وتعزيز القدرة التنافسية وكذا تقليل المخاطر وتعزيز التصدير وإعادة التصدير .
- تُقدم مفتشية اقسام جمارك برج بوعريريج للمتعاملين الاقتصاديين مجموعة من التسهيلات التي تقدمها مفتشية اقسام جمارك برج بوعريريج للمتعاملين الاقتصاديين تتمثل في عملية الفحص بالتنسيق مع الوكيل لدى الجمارك ومستغل مساحات الإيداع الجمركي .

• أهمية الدراسة:

- تكمّن أهمية الموضوع في ابراز الإمكانيات والتسهيلات التي يتيحها نظام المستودع الجمركي في تنمية التجارة والصناعة وكذا تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية والتعرف على كيفية عمل هذا النظام وشروط الاستفادة منه .

• أهداف الدراسة:

- ترمي هذه الدراسة بعد التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- محاولة تسليط الضوء على أساليب وسياسات التجارة الخارجية .
- ابراز دور إدارة الجمارك بصفة عامة ونظام المستودع الجمركي بصفة خاصة في تطوير ودعم وترقية التجارة الخارجية .
- اظهار الامتيازات التي يعرضها نظام المستودع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية .

• منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة ، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية المقابلة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال تقديم أسئلة لتحليل العلاقة بين نظام المستودع الجمركي والتجارة الخارجية .

● حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: دراسة حول نظام المستودع الجمركي ودوره في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر
- الحدود الزمنية: تناولت الدراسة احصائيات ومعلومات حول التجارة الخارجية للفترة 2013-2023 .
- الحدود المكانية: شركة كوندور الكترونيك .

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- كون الموضوع ضمن تخصص التجارة الدولية .
- سبق لنا دراسة الموضوع لدى التحضير لشهادة الليسانس و كذا الرغبة في التعمق اكثر في موضوع الجمارك الجزائرية .

● صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على الراجع خاصة الكتب في مجال الأنظمة الجمركية
- اغلب الدراسات والمذكرات السابقة محدودة المعلومات ومتشابهة فيما يتعلق بنظام المستودع .
- نظرا لسرية المعلومات لم يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المطلوبة والاحصائيات الكافية من طرف مفتشية اقسام الجمارك .

● الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لاهم الجوانب النظرية للدراسة التي تناولت دور نظام المستودع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية ، تم التطرق في هذا المبحث الى لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المذكرة او كانت لها علاقة به ، إضافة الى اجراء مقارنة بين هاته الدراسات و الدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه و الاختلاف في ما بينهما و كيفية الاستفادة منها .

● الدراسات باللغة العربية

- دراسة غزلاني أسامة

بعنوان دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر أطروحة دكتورا تخصص مالية و

تجارة دولية جامعة 08 ماي 1945 قالمة السنة الجامعية 2023/2024 .

هدفت الدراسة الى اقتراح اطار عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية على اعتبار ان استخدام التكنولوجيا الحديثة أصبحت ضرورة ملحة من اجل تسهيل التجارة الخارجية .

تحليل اهم التجارب الدولية لرقمنة الجمارك لاكتشاف و أساليب توظيف التقنيات الرقمية الناشئة لدعم العمليات الجمركية .

تحليل النظام البيئي للجمارك الجزائرية لتقييم قدراتها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة في العمل الجمركي

وقد خلصت الدراسة الى ان الجزائر غير جاهزة حاليا لاستيعاب الرقمنة نظرا لافتقارها للبنية التحتية التكنولوجية الجزائر بحاجة لمراجعة و تحديث اطارها التشريعي و القانوني .

ضرورة قيام الجزائر بتدعيم مواردها البشرية بالكفاءات و التقنيات المطلوبة لإنجاح مبادرة الرقمنة .

- دراسة فارس فوضيل عيسى مداوي خير الدين

بعنوان دور المستودعات الجمركي في دعم تنافسية المؤسسات و التصدير دراسة حالة شركة افريكافي مقالة
مخبر البحث : العولمة السياسية و الاقتصادية في الجزائر مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية جامعة الجزائر 03
المجلد 05 العدد 02 سنة 2021

هدفت الدراسة الى توضيح أهمية المستودع الجمركي في دعم تنافسية المؤسسات كحافز جبائي و لوجيستي .
وقد خلصت الدراسة الى توضيح دور استغلال المستودع الجمركي في تعزيز مكانة المؤسسة في السوق المحلي و الدولي

استغلال المستودع الجمركي للحفاظ على مكانة المؤسسة و ديمومتها في اطار العولمة الاقتصادية

ضرورة رفع و تخفيض الحواجز الجمركية و التعريفية و الغير تعريفية للمؤسسات مع تقديم حوافز لتسهيل عمل هذه المؤسسات الذي يؤدي بالضرورة الى تخفيض التكاليف و بالتالي لدعم تنافسياتها .

- دراسة فرجاني محمد الحسين

بعنوان الأنظمة الاقتصادية الجمركية رسالة ماجستير تخصص قانون عام للأعمال جامعة قاصدي مرباح ورقلة
سنة 2017/2818

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة الأنظمة الجمركية و أهميتها و ابراز امتيازات الأنظمة الجمركية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين التفصيل في الدور الذي تلعبه هذه الأنظمة في المحافظة على الاقتصاد الوطني و ترقية التجارة الخارجية و التعرف لمدى تطبيق هذه الأنظمة في الجزائر

خلصت الدراسة الى ان الأنظمة الاقتصادية الجمركية تعمل على تطوير المبادلات التجارية الخارجية هذا ما يظهر من خلال تقنيات التفتيش و المراقبة التي تستخدمها إدارة الجمارك تعمل الأنظمة الجمركية على تحفيز الاستثمار من خلال تحفيز حركة رؤوس الأموال من خلال التسهيلات و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأنظمة الاقتصادية الجمركية تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني و تشجيع الصناعات المحلية من خلال الاعفاء و تخفيض الرسوم و الحقوق الجمركية مما يخفض التكلفة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

- دراسة شباح سارة ، بوركوة فريدة

بعنوان دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة نظام القبول المؤقت في الجزائر رسالة ماستر تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد الصديق بن يحي سنة 2017/2018.

هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الأنظمة الجمركية الاقتصادية على التجارة الخارجية التعرف على كيفية عمل الأنظمة الجمركية تبيان مدى مساهمة الأنظمة الجمركية في تسهيل المبادلات التجارية وقد خلصت الدراسة الى وجوب تكييف التشريع الجمركي مع متطلبات التجارة الخارجية الحديثة نظام القبول المؤقت اهم الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي تساهم في دعم الصادرات ضرورة تخفيض القيود على التجارة الخارجية لزيادة سرعة المبادلات التجارية .

● دراسات سابقة باللغة الأجنبية

- دراسة فالنتينا كالينيشيفا

بعنوان ميزات المستودعات الجمركية و اللوجستية في تكامل الاقتصاد العالمي و عولمة الاعمال ، أطروحة دكتورا تخصص مالية دولية جامعة بليخانوف الروسية للاقتصاد روسيا سنة 2021

هدفت هذه الدراسة الى ابراز ضرورة استخدام المنهج اللوجستي و نظام المستودعات في إدارة تدفقات تجارة الصادرات و الواردات طابعا ملحة بصفة خاصة في المرحلة الراهنة من التنمية الاقتصادية تكثيف العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول و التوسع الديناميكي للعلاقات الافقية بين الكيانات الاقتصادية للبلدان الشريكة

زيادة الفرص لتحسين التعاون من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي و مبادرة الوسطاء و منظمات النقل و تحسين علاقاتهم التعاقدية و الحوافز الاقتصادية المتبادلة و قد خلصت الدراسة ان روسيا في وضع افضل عند تقاطع ممرات النقل الدولية و هو شرط أساسي لإمكانية تسريع الحركة الدولية للسلع و الخدمات ضرورة استخدام أساليب و تقنيات فعالة و مبتكرة في تصميم و مراقبة التخزين الجمركي الاهتمام اكثر بنظام اللوجستي للتخليص الجمركي.

● أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و دراستنا

في الجدول التالي سنتطرق الى مقارنة بين دراستنا و الدراسات السابقة باللغة العربية .

الجدول رقم (01) : مقارنة بين دراستنا و الدراسات السابقة باللغة العربية .

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
غزلاني أسامة 2024	التركيز على متغير التجارة الخارجية	التركيز على رقمنة قطاع الجمارك	ان الإصلاحات الجمركية بما فيها نظام المستودع الجمركي ضرورة لترقية التجارة الخارجية
فارس فوضيل عيسى مداوي خير الدين 2021	التركيز على متغير المستودعات الجمركية	التركيز على تنافسية المؤسسات في الأسواق الدولية	نظام المستودع الجمركي يدعم تنافسية المؤسسات في السوق الدولي و بالتالي النهوض بالتجارة الدولية
فرجاني محمد الحسين 2018	التركيز على متغير الأنظمة الجمركية	التركيز نظام القبول المؤقت	الاستفادة من أنواع و تعدد الأنظمة الجمركية و كذا أهميتها
شباح سارة ، بوركو فريدة 2018	التركيز على متغير الأنظمة الجمركية	التركيز على نظام القبول المؤقت	الاستفادة من القيود الجمركية و أدوات السياسة التجارية

المصدر : من اعداد الطلبة .

الجدول رقم (02) : مقارنة بين دراستنا و الدراسات السابقة باللغة الأجنبية .

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
فالنتينا كالينيشيفا 2021	التركيز على متغير نظام المستودع الجمركي	التركيز على نظام اللوجستيك و حركة البضائع	الاستفادة من دور نظام المستودعات في إدارة تدفقات تجارة الصادرات و الواردات

المصدر : من اعداد الطلبة .

• هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول التجارة الخارجية وأساليب ترقيتها، أما المبحث الثاني الأنظمة الجمركية وما أهمية نظام المستودع الجمركي، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لشركة كوندور الكترونيك ومفتشية اقسام جمارك برج بوعريريج، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم لشركة كوندور الكترونيك، أما المبحث الثاني تقديم لإدارة الجمارك الجزائرية وكذا مفتشية اقسام برج بوعريريج ، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الاطار النظري للدراسة

تمهيد

في ظل العولمة والتوسع السريع الذي شهدته التجارة عبر العالم أصبحت الكفاءة في استخدام السياسات التجارية ، خاصة وان أدوات السياسة التجارية من العوامل الحاسمة والأساسية لتحسين القدرة التنافسية للدول في الأسواق الدولية وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل من بينها الأنظمة الجمركية بصفة عامة وكذا نظام المستودع الجمركي بصفة خاصة حيث يهدف هذا الأخير إلى تسهيل حركة السلع والبضائع عبر الحدود الإقليمية للدولة وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لتخزين البضائع وبالتالي ترقية التجارة الخارجية .

المبحث الأول: التجارة الخارجية وأساليب ترقيتها .

المبحث الثاني: الأنظمة الجمركية وأهمية نظام المستودع الجمركي .

المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الخارجية

نقدم في هذا المبحث الاطار النظري للتجارة الخارجية وأساليب ترقيتها ذلك من خلال التطرق الى تعريف وأهمية التجارة الخارجية بالإضافة الى أهم وسائل التنمية، ونتطرق كذلك الى أهم السياسات التجارية بالإضافة الى الأنظمة الجمركية بصفة عامة و التركيز على نظام المستودع الجمركي بصفة خاصة .

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

تشمل التجارة كافة الصادرات والواردات السلعية والخدماتية المتداولة بين الدول المختلفة، والتي تتم وفقاً للضوابط الدولية وبعملة قابلة للتحويل .

تعرف التجارة الخارجية بانها المعاملات التجارية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الافراد، رؤوس الأموال تنشأ بين افراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، او بين حكومات او منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة . (1)

تعرف كذلك انها عملية انتقال السلع المنظورة والغير منظورة بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول . (2)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية على انها عملية تبادل السلع والخدمات بين دول مختلفة، تشمل هذه العملية:

استيراد السلع والخدمات من دول أخرى لتلبية احتياجات السوق المحلية، وتصدير السلع والخدمات المحلية الى دول أخرى لتوسيع الأسواق وتحقيق الأرباح .

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الدولية دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة، من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، من خلال تخفيف حدة المصاعب المواقبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائداً أن تحقيق المزيد من التنمية

¹جمال الجمل، كتاب التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع سنة 2014 ص 09

²عطا الله علي الزبون، كتاب التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع سنة 2019 ص 09

الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات والعمالة .

ولقد تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أنه يمكن للبلدان خاصة النامية منها تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق التنمية بشكل يفوق ما يمكن أن يؤدي إليه زيادة حجم المعونة، إذا تحسنت فرص نفاذها لأسواق التصدير، وقامت بإصلاحات ضرورية في سياساتها التجارية، وتفيد الأدلة الواردة من عدة مصادر بأن التجارة قاطرة للنمو وأن النمو ضرورة للحد من الفقر .

والتجارة الدولية تعتبر وسيلة من الوسائل الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق التنمية على المستوى الوطني حيث تنص اتفاقية مراكش التي تأسست بموجبه منظمة التجارة العالمية، على ضرورة توجيه العلاقات الاقتصادية نحو رفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل، والتوسع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والمشاكل الذاتية للبلدان الأعضاء في الاتفاقية على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية لديها. (3)

كذلك تعمل التجارة الخارجية على تشجيع الصادرات مما يساهم في الحصول على مكاسب في صورة راس مال اجنبي، يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وانشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية .

تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخل فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية . (4)

المطلب الثاني: السياسات التجارية

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييدها بدرجة أو بأخرى أو تحريرها من العقبات المتباينة التي تواجهها على المستوى الدولي، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية متبعة من طرف السلطات المسؤولة في الدولة تسمى "السياسات التجارية" .

³ زنان مختار، كتاب التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر سنة 2009 ص (5-6)

⁴ خاد احمد علي محمود، كتاب التجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة واثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع مصر سنة 2019 ص 14 .

أولاً: تعريف السياسات التجارية:

تعرف السياسات التجارية انها مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتنظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار هدف تحقيق التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة . (5)

تعرف كذلك على أنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول (6)

من خلال التعريف السابقة يتضح السياسات التجارية هي مجموعة شاملة من الإجراءات والتوجيهات التي تحكم عمليات التجارة والتبادل التجاري على المستوى الدولي حيث تعكس السياسة التجارية إستراتيجيات الدولة في التعامل مع الأسواق العالمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية .

ثانياً: أنواع السياسات التجارية:

1. سياسة الحماية التجارية:

تعتبر سياسة الحماية التجارية من اقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي .

يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية انها تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات قصد حماية الإنتاج الوطني او سوقها ضد المنافسة الأجنبية .

1.1. اهداف سياسة الحماية التجارية:

1 حماية الصناعات الناشئة: تعتبر الصناعات الناشئة صناعات ضعيفة لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المتخصصة في انتاج وتصدير سلع مماثلة، قد اكتسبت خبرة لا يمكن توفرها في بداية قيام الصناعات.

2 معالجة البطالة وتحقيق مستوى التوظيف: الحماية التجارية تحد من الواردات، وبالتالي ترفع مستوى الاستثمار، فإقامة المشاريع تعطي فرصة للعمل وبذلك تشغيل الايدي العاملة المتاحة، فيتم القضاء على البطالة او التخفيض من حدتها عكس ما يحدث في حالة تحرير التجارة .

(5) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، ص 124 .

(6) بركان أنيسة، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2010-2020 مجلة الدراسات المالية والمحاسبية مجلد 13 (عدد 01)، 2022 ص 27 .

3 معالجة العجز في ميزان المدفوعات: ان اتباع سياسة الحماية التجارية من خلال تقليل الواردات مما يساعد على تحسين رصيد ميزان المدفوعات .

4 زيادة الإيرادات العامة للدولة: من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع التي لها بدائل محلية، التي تفرضها سياسة الحماية .

5 مكافحة سياسة الإغراق: تلجا بعض الشركات الأجنبية لاحتكار الأسواق الخارجية، الى بيع منتجاتها بأسعار اقل بكثير من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الام، وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها او بغرض إزاحة المنافسين وزيادة الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدولة ان تواجه سياسة الإغراق عن طريق اتباع سياسة الحماية التجارية .

6 تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ان سياسة الحماية التجارية تمكن الدولة من انتاج العديد من السلع، أي تنوع هيكلها الإنتاجي، ويؤدي هذا التنوع الى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي او الصادرات، ومن ثم مواجهة اخطار الازمات الاقتصادية التي قد تحدث من حين لآخر .

7 جذب رؤوس الأموال الأجنبية: تشجع سياسة الحماية التجارية على اغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر، تجنباً للرسوم المفروضة التي تعرقل انتقال السلع، وهكذا تستخدم سياسة الحماية بقصد تشجيع صناعات وطنية يعتمد قيامها على رؤوس أموال اجنبية فيساعد على زيادة الدخل القومي.⁽⁷⁾

2. سياسة الحرية التجارية:

تعرف سياسة الحرية التجارية بانها الحالة التي لا تتدخل بموجبها الدولة في العلاقات التجارية بمعنى اخر هي السياسة التي تمنح فيها الحرية الكاملة لعمليات التبادل التجاري دون أي قيود .⁽⁸⁾

تعرف كذلك سياسة الحرية التجارية انها " حرية التبادل " أي ان الفرد هو اسا العملية التجارية والوحيد او الرئيس لها، وان تنافس الافراد يؤدي بالضرورة الى رخاء الجميع ولا يتم ذلك الا عن طريق التسهيلات التي تقدمها الدولة كالتخفيض او الغاء كلي للتعريف الجمركية، وهو الأسلوب الذي اتبعه "ادم سميث " واتباعه من الاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو وجون استيوارت ميل " دعه يعمل اتركه يمر "⁽⁹⁾

⁷⁾خاد احمد علي محمود، مرجع سابق، ص 16-17 .

⁸⁾نزار عساف، كتاب مصطلحات ومفاهيم اقتصادية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 97 .

⁹⁾رمزي محمود خبير في العلوم السياسية والاقتصادية، كتاب منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع سنة، ص 51-52 .

من خلال التعاريف السابقة نستخلص ان سياسة الحرية التجارية هي مبدا يدعو الى تقليل القيود والعوائق التي تعرقل حركة التجارة بين الدول والمناطق الاقتصادية المختلفة أي فتح الأسواق التجارية بين الدول بهدف تشجيع التبادل التجاري الحر وتعزيز النمو الاقتصادي .

2. اهداف سياسة الحرية التجارية:

1 منافع التخصص وتقسيم العمل:

إذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول، ويتحول السوق من سوق صغير إلى سوق كبير، متسع، ومتعدد ومتنوع، ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، وتتخصص كل دولة في الإنتاج لما يناسب ظروفها الطبيعية والتاريخية فيزداد إنتاجها ويرتفع مستوى رفاهيتها، وبالتالي تتحقق الرفاهية لدول العالم.

إن تحرير التجارة من كل القيود، يؤدي إلى التوزيع العقلاني للجهد والمهارات والمعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج، والاستفادة من الفروق والمهارات الطبيعية والتاريخية في خلق ظروف إنتاجية مواتية لكل اقتصاد وصناعة .

2 منافع المنافسة:

إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة، يؤدي منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتتحقق النفقات فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم، وتتيح لهم الاختيار بين السلع والبدايل المتاحة

3 تشجيع التقدم الفني:

حيث تتنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة وتتنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية.

وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان، وبتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها، كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى .

4 الحد من قيام الاحتكارات:

فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من قيام الاحتكارات، والممارسات الهدافة للسيطرة على الأسواق

المحلية، وبهذا نتجنب مساوئ الاحتكار من تحديد الكميات، وفرض المحتكر للسعر، وكذا فرض نوعية المنتج وعدم توافر فرص الاختيار أمام المستهلك.

إن عزل السوق الوطني على السوق العالمي، تساعد على قيام مشروعات وصناعات غير كفأه، لا تستطيع خفض التكاليف إلى حدها الأقصى، وبسبب شعورها بالأمان من المنافسة فإنها لا تكلف نفسها عناء إدخال التجديدات والاستثمارات لتحسين النوعية والكمية المنتجة، وهكذا تعمل الاحتكارات المحلية على إضعاف الاقتصاد الوطني. (10)

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تتعدد أدوات وأساليب السياسة التجارية التي تستخدمها الحكومات لتنظيم وتوجيه التجارة الدولية وتحقيق اهداف الاقتصاد الوطني .

أولاً: أدوات سياسة الحماية التجارية:

تعتمد هذه السياسة على مجموعة من الاشكال يمكن تقسيمها الى 03 اشكال كما يلي:

1. الأدوات السعرية:

هي الأدوات أو الوسائل التي تؤثر في حجم التبادل الدولي، عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات وتتمثل هذه الوسائل والأساليب في الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق .

1.1. التعريف الجمركية:

يقصد بها الرسم أو الضريبة التي تفرضها الدولة على الصادرات أو الواردات، ويمكن ان تكون التعريفية الجمركية بمثابة ضريبة محددة بالنسبة لكل وحدة من السلعة، او نسبة من قيمة السلعة، وهناك عدة أسباب تدعو الدولة الى فرض الرسوم الجمركية، وتأتي في مقدمة هذه الأسباب حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية . (11)

وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية

تنقسم إلى ما يلي:

- الرسوم القيمية: تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
- الرسوم النوعية: تحدد على أساس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن.
- الر رسوم المركبة: وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي.

¹⁰⁾ كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر 2000 ، ص 86-85

¹¹⁾ رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2006، ص 310 .

- الرسوم المالية: وهي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة، ويسود الهدف المالي للاقتصاديات النامية أين تمثل الرسوم الجمركية مصدرا رئيسيا لإيرادات ميزانية الدولة، لذا عادة ما تختار لذلك السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة، فانخفاض المرونة السعرية يعني أن فرض الرسوم الجمركية يترتب عليه ارتفاع الثمن بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الكمية، مما يترتب عليه ازدياد الإيراد الكلي .

- الرسوم الحمائية: هي الرسوم المؤسسة بهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية أو تلك الرسوم التي تفرض على السلع التي تتمتع في بالدها بإعانات تصدير .

وفي كثير من الأحيان يلعب الرسم الجمركي دورا مزدوجا، فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية، ويصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين، لذا يقترح هاربر HABERLER أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض، أو كانت السلعة لا تنتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعد الرسم حمائي (12).

2.1. الإعانات:

يقصد بالإعانات كأحد أدوات السياسة التجارية تلك المساعدات والمنح المالية المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدولة لصناعة أو منتجات معينة، وكذا كل الاجراءات التي يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاوله نشاطهم في الأسواق العالمية، وتدعيم مركزهم التنافسي سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية (نوع المنتجات) أو الخدمات المقدمة .

والإعانة لإنتاج (التصدير) هي مساعدة مالية من الدولة لصناعة معينة، بنسبة مئوية من القيمة المنتجة أو المصدرة (إعانة قيمية)، أو بمبلغ معين عن كل وحدة منتجة أو مصدرة (إعانة نوعية).

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانات بأنها كل تدخل للسلطات العمومية من شأنه أن يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل .

يمكن أن نصنف الإعانات إلى صنفين:

- الإعانات المباشرة: وهي الإعانات والمساعدات المقدمة مباشرة إلى المشروع بغرض تحسين دورة الاستغلال، وتقدم في شكل مبالغ مالية محسوبة على أساس قيمي أو نوعي . وتحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر FOB، كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف، والإعانة الوحدوية تساوي الفرق بين السعر الهدف والسعر العالمي

(12) أحمد حشيش، وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998 ص 230 .

- الإعانات غير المباشرة: وتتمثل هذه الإعانات في منح المشروع بعض الامتيازات بغرض تحسين حالته المالية، ومن الأمثلة على ذلك:
- الإعفاءات الضريبية: ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها، أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا ما استخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع .
- التسهيلات الائتمانية: سواء ما تعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو القروض طويلة الأجل، وذلك بخفض أسعار الفائدة، وزيادة حجم السلفيات، والتسامح في آجال الدفع.
- تقديم بعض الخدمات: التي تسهل للمصدرين من الوصول إلى الأسواق العالمية، كالدعاية، تسهيل الاتصالات بالمستوردين المحليين، وإقامة المعارض .⁽¹³⁾

3.1. الإغراق:

يعرف الإغراق على أنه سياسة تنتهجها الدول أو الشركات الاحتكارية، قصد اكتساب حصة أكبر في الأسواق، أو الدخول إلى أسواق جديدة. وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.⁽¹⁴⁾

في هذا الشأن يمكن التمييز بين ثلاث أنواع للإغراق:

- الإغراق الدائم: يشترط لقيام هذا النوع من الإغراق، أن يتمتع المنتج باحتكار قوي، نتيجة حصوله من السلطات العمومية على امتياز لإنتاج السلعة، أو أنه يحتكر تكنولوجيا جديدة، وكذا تمتع المشروع بتزايد العلة وتناقص التكلفة أي أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى تخفيض التكاليف، ويتحقق هذا النوع من الإغراق من خلال قيام المنتج المحتكر بتمييز سعر سلعته في الأسواق الدولية حسب درجة مرونة الطلب عليها بحيث يقوم ببيعها بأسعار منخفضة ويفرض أسعار مرتفعة محليا .
- الإغراق قصير الاجل: يعني المنتجين بيع سلعهم بأسعار أقل من التكلفة، وذلك بفرض السيطرة على السوق، واستبعاد المنافسين المحليين أو الأجانب من المنافسة، وبعد التأكد من اكتساب السوق يتجه إلى رفع أسعار منتجاته لتعويض ما تحمله من خسائر .

⁽¹³⁾ أحمد حشيش، وآخرون، مرجع سابق ص 223-224 .

⁽¹⁴⁾ زينب حسين عوض هلا، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص 302 .

- الإغراق العارض: وهو الإغراق الذي يحدث عندما يتم بيع السلعة دوليا بسعر منخفض عن السعر المحلي، بغرض التخلص من سلع فائضة من موسم معين وهو عادة يحدث مع السلع الزراعية في المواسم التي تسجل فائض إنتاج معتبر حتى تتفادى انخفاض الأسعار المحلية وبالتالي المحافظة على دخل مناسب للمزارعين .⁽¹⁵⁾

2. الأدوات الكمية:

يمكن تقسيم الأدوات الكمية الى :

1.2. نظام الحصص:

يقصد به وضع حد قانوني لعدد الوحدات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة، خلال فترة زمنية معينة، او تحديد حد اعلى من العملات الأجنبية لاستيراد كميات معينة من بعض السلع، وتشدد الدولة (خاصة بعض الدول النامية التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية) في تطبيق هذه الحدود بالنسبة لاستيراد السلع غير الضرورية او الكمالية، وذلك بغرض تخصيص نسبة اكبر من العملات الأجنبية المتوفرة لاستيراد السلع الاستهلاكية الضرورية .

و هناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص يمكن تلخيصها كما يلي:

نظام الحصص الاجمالية: حيث تحدد الدولة الكمية الكلية التي تسمح باستيرادها من السلع خلال مدة معينة وذلك دون توزيع ما بين الدول المصدرة او تقسيم ما بين المستوردين الوطنيين .

نظام الحصص الموزعة: حيث تقوم الدولة بتوزيع كمية الحصص بين مختلف الدول المصدرة للسلعة، حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلع خلال المدة المحددة .

نظام الحصص الضريبية: تفرض الدولة فريضة جمركية بسعر منخفض على كمية محددة من السلع المستوردة خلال مدة معينة، اما ما يستورد زيادة عن هذه الكمية خلال المدة المذكورة فتطبق عليه ضريبة جمركية اكثر ارتفاعا .⁽¹⁶⁾

2.2. تراخيص الاستيراد:

يقضي نظام تراخيص الاستيراد بعدم السماح باستيراد بعض السلع الا بعد الحصول على إذن من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من استخدام هذا النظام هو حماية الإنتاج المحلي من الواردات المنافسة من دول معينة فيرفض الترخيص باستيراد بعض السلع من تلك الدول كما قد يكون الغرض منه تحديد

¹⁵⁾ kindelberger، économie international، p204

¹⁶⁾ خالد أحمد علي محمود، مرجع سابق، ص 22 .

حصة من سلعة معينة دون الإعلان عن مقدارها فيقتصر السماح بدخول سلعة على الكميات المرخص باستيرادها لبعض التجار وتتخذ التراخيص أشكال عديدة:

- ترخيص لمرة واحدة .

- ترخيص شامل .

- ترخيص تلقائي . (17)

3. الأدوات التنظيمية:

تتمثل الأدوات التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشائها مجموعة من الدول، التي تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، أهمها المعاهدات التجارية، الاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع، التكتلات الاقتصادية، وإجراءات الحماية الإدارية . (18)

- معاهدات تجارية: هي عبارة عن كل اتفاق تعقده الدولة أو دول أخرى، ويكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيمًا عامًا يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي. ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية، وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري... الخ، وتستوحي المعاهدات التجارية في كل ذلك مبادئ معينة يتم النص عليها صراحة في نصوص المعاهدة، ومن بين هذه المبادئ مبدأ المساواة، مبدأ المعاملة بالمثل، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

- الاتفاقيات التجارية: تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

- اتفاقات الدفع: عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتتطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ... الخ،

¹⁷⁾ بلقة ابراهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ، 2008-2009 ص 31 .

¹⁸⁾ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000 ص 264 .

هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية كالتكتلات الإقليمية، لذلك فهي في تقص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية .(19)

- التكتلات الاقتصادية: وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ عدة أشكال أهمها: (20)

- منطقة التجارة التفصيلية: يشمل تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، لكن دون إلغائها بشكل كلي، حيث أن الدول الأعضاء ضمن هذا النظام لها الحق في صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

- منطقة التجارة الحرة: أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية.

- الاتحاد الجمركي: ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج .

- الاتحاد الاقتصادي: هو التعاون بين الدول الأعضاء، والغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية، كتحرير حركات رؤوس الأموال، وإنشاء مشروعات الخ، كل ذلك بغرض إنشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول .

- الاندماج الاقتصادي الكامل: إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول .

- التكتلات الاقتصادية الدولية: مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الو كالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل الدولية، منظمة التنمية والزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة ... الخ.

- إجراءات الحماية الإدارية: تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها السلطات العامة فتطبيقها يهدف إلى عرقلة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه التدابير، فرض تكاليف مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، مراجعة

¹⁹(فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقيات والصفقات التجارية الإقليمية والدولية، (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 ص 79 .

²⁰(زينب حسين عوض هلال، مرجع سابق، ص 310 .

القيمة التجارية للسلع عند فرض الضرائب والرسوم الجمركية عليها، إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية، وغيرها من الإجراءات الأكثر تعقيد على المبادلات التجارية . (21)

ثانيا: أدوات سياسة الحرية التجارية .

تحول معظم دول العالم الى سياسة الحرية التجارية خاصة في ظل ال GAT سابقا (المنظمة العالمية للتجارة حاليا) وتنفذ في الكثير منها ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي يمثل تحرير التجارة الخارجية فيها احد الجوانب المحورية، وبالتالي فالأدوات المستخدمة لهذا التحول معاكسة تماما لأدوات سياسة الحماية التجارية .

1. التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية:

إن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجارة الخارجية منذ نشأة ال GAT وحتى الإعلان على منظمة التجارة العالمية سنة 1995، اتجهت نحو تخفيض معدلات التعريفات الجمركية المرتفعة فيما يطلق عليها بتحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية، بل ان النظرة الجديدة للرسوم الجمركية ستكون على انها أداة لتشجيع التجارة الخارجية وليس قيودا عليها، الا ما تعلق منها بمحاربة سياسة.

2. حوافز التصدير:

هي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير حيث تحل محل هذه الإجراءات مجموعة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة الحرية التجارية، حيث يمكن ان تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، تحرير واستقرار الصرف، تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، خفض تكاليف تمويل الصادرات، الغاء حصص الصادرات، ضمان الصادرات وإيجاد نظام كفي للتأمين عليها .

3. تحرير التعامل في الصرف الأجنبي :

يقصد بذلك ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي، أي تقويم سعر الصرف بدل الرقابة على الصرف الأجنبي ومنه كسر احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي، كذلك فان تحرير المعاملات في سوق الصرف يتطلب الغاء القيود الكمية المباشرة لان وجودها يتعارض مع وجود سوق حر للصرف الأجنبي .

(21) زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2005، ص 137-138 .

4. إزالة القيود الجمركية المباشرة:

في ظل سياسة الحرية التجارية، يسعى الكل لإزالة القيود الكمية على التجارة الخارجية والغاء نظام الحصص، وتبقى من القيود الكمية المباشرة إجراءات تراخيص الاستيراد ضمن أدوات تنظيم التجارة الخارجية طالما لا يتم استخدامها كوسيلة لتقييد حرية التجارة . (22)

(22) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية. 2003 ، ص 340 - 343 .

المبحث الثاني: الأسس النظرية للأنظمة الجمركية

لقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات وخاصة في مجال التجارة الخارجية ومن أجل مواكبة التغيرات التي تحصل على مستوى القطاع الاقتصاد الدولي عملت إدارة الجمارك على وضع قوانين وسياسات للحفاظ على الاقتصاد وحماية التجارة الخارجية في اطار ما يسمى بالأنظمة الجمركية.

المطلب الأول: ماهية الأنظمة الجمركية

من اجل تطوير التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني قامت إدارة الجمارك بوضع قوانين وأنظمة التي تعتبر الدليل والمرشد والتي تتحكم في العمل الجمركي وهي ما أطلق عليها بالأنظمة الجمركية.

اولا: تعريف الأنظمة الجمركية

عرف الاقتصادي كلود.ج وبارو هنري تريمو (Jean Claude Berr et Henri Termeau) الأنظمة الجمركية الإقتصادية في كتاب "الحقوق الجمركية " بانها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الإقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات توضع حسب النشاط المعين وفق أو إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منع مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير"⁽²³⁾

حسب المديرية العامة للجمارك تعرف الأنظمة الجمركية على انها "هي الأنظمة التي تسمح بتخزين البضائع وتحويلها واستعمالها وتنقلها مع الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا من الحقوق والرسوم الأخرى ومن إجراءات الحظر الاقتصادية التي يمكن ان تخضع لها"⁽²⁴⁾ وعليه يمكن القول أن الانظمة الجمركية هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم عمليات الاستيراد والتصدير في الدول. تهدف هذه الأنظمة إلى تنظيم حركة البضائع عبر الحدود الوطنية، وضمان الامتثال للقوانين الوطنية والدولية، وحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز التجارة المشروعة.

ثانيا: خصائص الأنظمة الجمركية

1- الخروج عن الإقليم:

حسب القانون فإن السلع المستوردة والتي تكون تحت النظام الجمركي نفترض انها لاتزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فإن السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق، وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، وكما تصرح عمل إجراءات خاصة بالتجارة الخارجية.

²³⁾ Jean Claude Berr et Henri Termeau (le droit douanier) édition Economic ، paris 98 ، p27

²⁴⁾ المديرية العامة للجمارك 2021 تاريخ الاطلاع 2024/04/15 من <https://daune.gov>

2- تعليق الحقوق والرسوم:

وهذا الإجراء خاضع لجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة، والتي بدورها تكون عليها رقابة جمركية لمدة زمنية معينة، بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة، وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، هذا الحافز يمنح للمؤسسة توفير مدخراتها المالية من أجل هذه الأغراض التجارية الأخرى، لتزقية صادراتها من أجل تخفيف العبء الإقتصادية المالي لها.

3- الكفالة

إن تعليق الحقوق والرسوم على السلع المستوردة الى داخل التراب الوطني، يجب ان يحتوي على ضمان للجمارك في حالة، لم تحترم المؤسسة القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، وهذه الكفالة محددة ومعيّنة حسب التشريح الجمركي بنسبة 10حصيلة الحقوق والرسوم.

- استرداد الرسوم الجمركية

يمكن عند تصدير البضائع من الحصول على رد كلي او جزئي للحقوق والرسوم المدفوعة عند استيراد هذه البضائع او المواد التي اشتملت عليها تلك البضائع المصدرة، او المواد المستهلكة خلال انتاجها.

ثالثا: أنواع الأنظمة الجمركية

تنقسم الأنظمة الجمركية الى عدة أنواع نذكرها كالتالي :

الشكل رقم(1) :أنواع الانظمة الجمركية.

نظام المستودع الجمركي
الصناعي

نظام التصدير المؤقت
للتحسين السلبي

نظام القبول المؤقت
ونظام العبور

نظام إعادة التموين بالاعفاء

نظام المصنع الخاضع
للرأفة الجمركية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات من مديرية الجمارك.

أولاً: نظام القبول المؤقت:

1- تعرف المادة 174 من قانون الجمارك الجزائري القبول المؤقت بأنه: «النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين. والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم، ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي: (25)

● إما على حالتها دون أن تطرأ عليها تغييرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.
● إما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية أو تصليح في إطار القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع».

2- إجراءات نظام القبول المؤقت: طلب الترخيص إجباري يتم الحصول عليه من مكتب الجمارك يتم إيداع هذا الطلب مرفقا بالوثائق التالية:

- نسخة من عقد التصدير أو وثيقة تحل محل التصدير.

- بطاقة تقنية لصناعة المنتج التعويضي.

3- تصفية نظام القبول المؤقت: طبقا لنص المادة 185 من قانون الجمارك فإنه «يجب على البضائع المستوردة تحت نظام القبول المؤقت أ أو البضائع الناتجة عن تحويلها أو تصنيعها أو اجراء معالجة إضافية عليها المقدره عند الاقتضاء بموجب الترخيص الذي منح هذا النظام الجمركي قبل انقضاء الآجال المحددة.

4- دور نظام القبول المؤقت:

- يسمح بتطوير الأنشطة الصناعية الموجهة نحو التصدير.

- يسمح للصناعيين الجزائريين الذين يعملون في ميدان التصدير بالتمويل للمواد الأولية ذات الأصل الأجنبي.

ثانياً: نظام التصدير المؤقت

1. يعرف نظام التصدير المؤقت بأنه النظام الذي يتم بموجبه التصدير المؤقت للبضائع، ثم إعادة استيرادها لهدف معين وفي أجل محدد، دون تطبيق تدابير الحظر ذي الطابع الاقتصادي بعد تعرضها لتحويل، تصنيع، معالجة إضافية أو تصليح (حسب المادة 193 من قانون الجمارك الجزائري).

(25) المديرية العامة للجمارك 2021 تاريخ الاطلاع 03/15 / 2024 من <https://douane.gov.dz>

إجراءاته: يجب إيداع طلب مسبق ملحق بجميع الوثائق اللازمة (نسخة من عقد المعالجة الإضافية وتعيين موطن الوفاء لدى بنك وسيط معتمد من خلال فاتورة تجارية موطن من بيان المقابل المالي للخدمة التي تم القيام بها بالعملة الصعبة).

2. مدة القبول المؤقت:

تنتهي مدة هذا النظام بإنهاء مدة العقد ويمكن تمديد مدة القبول:

- في إطار إضافة للعقد الأولي.

- على أساس شهادة الجهة المستخدمة بالنسبة للحالات التي لا تستدعي زيادة إضافات للعقد الأولي.

- في حالة نقل المعدات لعقد جديد.

ثالثا: نظام المستودع الجمركي الصناعي

1- حسب المادة 160 من قانون الجمارك الجزائري يعرف انه "هو مكان خاضع لمراقبة الإدارة الجمركية، حيث يرخص للمؤسسات بإعداد البضائع الموجهة للإنتاج قصد التصدير، مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع".⁽²⁶⁾

2- إجراءات نظام المستودع الصناعي:

- إيداع المستفيد للملف لدى مكتب الجمارك ويدرس من طرف الوزير.

- يحرر بخمس نسخ.

- مرفوق نسخة من السجل التجاري ونسخة من قانون المؤسسة.

- تلقي الإشعار بالقبول من الوزير المعني، ومصلحة الجمارك يمنح التصريح بشروط يحددها المدير العام للجمارك.

دور نظام المستودع الصناعي:

- استرداد المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة ضمن عملية الإنتاج بإعفاء تام من الحقوق والرسوم

الجمركية ليعاد تصديرها الى الخارج في شكل منتجات تعويضية كما يعتبر نظام المستودع الصناعي احسن سبيل للنهوض بالمؤسسات الوطنية.

⁽²⁶⁾المادة 185 من قانون الجمارك، قانون رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان لعام 1399 هـ الموافق ل 21 يوليو 1979م، المادة 160 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق ل 21 يوليو 1979، والمتضمنة مفهوم نظام المستودع الصناعي.

رابعاً: المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية

- 1- حسب المادة 165 من قانون الجمارك الجزائري «يخصص النظام الجمركي للمصنع الخاضع للمراقبة الجمركية للمنشآت والمؤسسات التي تمارس تحت الرقابة الجمركية»
2- دور نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية .

- يحفز العمليات الاستثمارية في هذا المجال يتمثل في المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية مخصص للمنشآت والمؤسسات المتخصصة في استخراج وإنتاج الزيوت الخاصة⁽²⁷⁾

خامساً: نظام إعادة التمويل بالإعفاء

- 1- هو ذلك النظام الذي يسمح للمؤسسة بالاستيراد مع الإعفاء من الضرائب والرسوم لبضائع مماثلة لتلك التي أخذت من السوق الداخلية ومساوية لها من السوق الداخلية ومساوية لها من حيث طبيعتها، نوعيتها، وخصائصها التقنية واستعملت للحصول على منتجات مصدرة مسبقاً بصفة نهائية.
2- إجراءات نظام إعادة التمويل بالإعفاء:

يتعلق منح نظام إعادة التمويل بالإعفاء معايير وكيفيات المراقبة التقنية لتكافؤ السلع والممثلة في:

- طلب بطاقة تقنية للصنع ودراسة الكتابات او المحاسبة المادية.
- الأجل التنفيذي الذي لا يتعدى ستة أشهر ابتداء من تاريخ التصدير لكن يمكن تمديده إلى سنة وهذا بعد تقديم المستفيد طلب مبرراً أسباب التمديد.

3- دور نظام إعادة التمويل بالإعفاء:

يسمح للمؤسسات باستيراد البضائع مع إعفائها من الحقوق والرسوم الجمركية لإدماجها في تصنيع منتجات قد سبق القيام بتصديرها من قبل بسبب نقص في المخزون أو لبروز طلبية توريد عاجلة بشرط أن البضائع موافقة ومتجانسة مع المنتجات المصدرة⁽²⁸⁾

سادساً: نظام العبور:

تنص المادة 125 من قانون الجمارك على أن "العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضاعة تحت المراقبة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر براً أو جواً مع وقف الحقوق أو

⁽²⁷⁾ المادة 165 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق ل 21 يوليو 1979، والمتضمنة مفهوم المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية.

⁽²⁸⁾ المادة 125 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق ل 21 يوليو 1979، والمتضمنة مفهوم نظام العبور الجمركي.

الرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي "وتحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بمقرر من المدير العام للجمارك، وللاستفادة من هذا النظام يقوم المتعامل الاقتصادي بتقديم تصريح مفصل بالعبور مرفق بتعهد يلتزم من خلاله بتقديم البضائع بصفة سليمة، كما يجب أن تعبر البضاعة الإقليم الجمركي في وسائل نقل مهيأة، كما يلتزم بتبليغ السائق أعوان الجمارك أو الأمن أو الدرك أو سلطات الدولة فور وقوع حادث أدى إلى تشويه البضائع وبالتالي التعرف عليها أو نزع الخاتم الجمركي وهذا بهدف معاينة الوقائع وتتم تصفية نظام العبور بتفريغ البضائع في المخازن ومساحات الإيداع المؤقت.

أنواع العبور:

العبور الوطني:

- خاضع لتشريعات وطنية وهذا النظام خاص بعمليات العبور الحاصلة داخل الإقليم الجمركي.

العبور الدولي:

- يسمح هذا النظام بعبور السلع بين بلدين مختلفين من مكتب داخلي الى الخارج(حالة التصدير)ومن

مكتب خارجي الى مكتب داخلي(حالة الاستيراد) ويكون التصريح مزود بالمعلومات التالية:

-اسم ورقم مكتب الانطلاق.

-علامات وأرقام عدد ونوع الطرد او الوحدات.

- قيمة البضائع، اسم عنوان الشخص الموقع على بيان الحمولة.

-وصف البضائع، اسم المرسل والمرسل اليه.

- منشأ البضائع ومصدرها

- الوزن الكلي والصافي للبضائع ورقم البيان المتسلسل وتاريخه.

- تعريف وحدات النقل وجمل الملاحظات المتعلقة بأقسام الجمارك وتاريخ وضعها.

- نسبة ومبلغ الضرائب والرسوم في حالة وضع البضاعة تحت الاستهلاك المباشر.

- الرقم الاحصائي في تعريفية الجمركية

ج_ العبور الإقليمي:

تم تأسيس هذا النظام سنة 1969 وهذا بهدف تحقيق أو إزالة الصعوبات الجمركية التي كانت خاضعة لها

المبادلات بين المقاطعات، وهذا يخلق نظام يعمل على إلغاء الحدود وإقامة علاقات مباشرة بين مكاتب الجمارك

داخل المقاطعة، فهو النظام الذي يسمح بتقل البضائع بين الدول الأعضاء في مجموعة اقتصادية أو تجارية معينة وهذا للمعاهدات المبرمة بين الدول العضوة في المجموعة.⁽²⁹⁾

المطلب الثاني: أساسيات حول نظام المستودعات

أولاً: مفهوم نظام المستودع الجمركي:

- حسب نص المادة 129 "المستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في الأماكن المعتمدة من طرف إدارة الجمارك وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

- ويعرف أيضا على ان "المستودع الجمركي هو مبنى أو منشأة تخزن البضائع المستوردة الخاضعة للرسوم الجمركية لتلاعب أو إجراء عمليات التصنيع دون دفع الرسوم لمدة تصل 5 سنوات من تاريخ الاستيراد حتى يتم تسليمها إلى وجهتها النهائية.

تعتبر هذه المناطق الجمركية، سواء كانت مملوكة للحكومة أو للقطاع الخاص، خيارا مفيدا للمؤسسات التي تتطلع لتخزين المخزون في الخارج.

- المستودع هو المكان أو البناء الذي توضع فيه البضائع بترخيص من الهيئة العامة للجمارك في وضع معلق للرسوم الجمركية وفق أحكام قانون الجمارك .

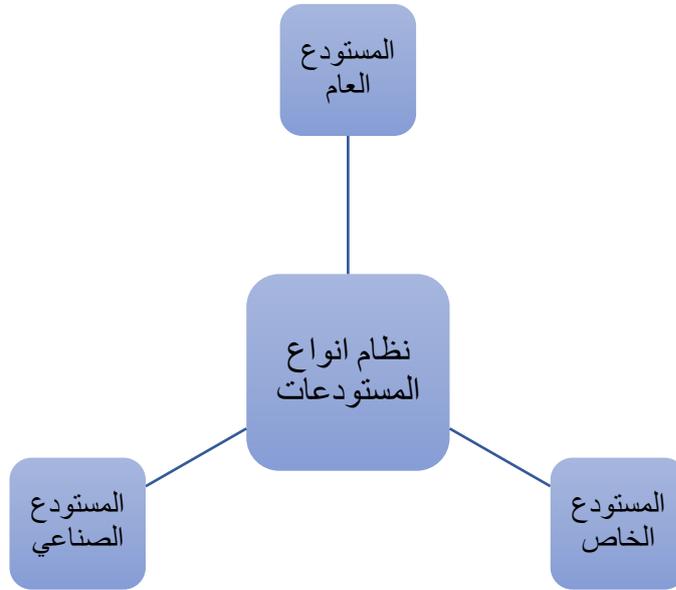
حيث انه توجد ثلاث أصناف من المستودعات الجمركية وهي:

- المستودع العمومي.
- المستودع الخاص.
- المستودع الصناعي.

⁽²⁹⁾ المادة 129 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، والمتضمنة مفهوم نظام المستودع الجمركي.

ثانيا: أنواع نظام المستودعات:

الشكل رقم (2): أنواع نظام المستودعات.



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معلومات من قانون الجمارك الجزائري.

أولاً: المستودع الخاص .

1- تعريف المستودع الخاص : تنص المادة 154 من قانون الجمارك على أنه " يمكن أن يمنح المستودع الخاص كل شخص طبيعي او معنوي لاستعماله الشخصي من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي آخر مرخص به" يدعى المستودع الخاص مستودعا خصوصيا عندما يوجه إلى تخزين بضائع يستلزم حفظها بمنشآت خاصة ولا يمكن انشاء مستودع الا في النواحي المحاذية لمكتب جمركي وعندما تبرز الظروف ذلك يمكن أن يرخص استثناء بإنشاء المستودع الجمركي الخاص خارج هذه النواحي .

2- المستفيدين من نظام المستودع الخاص : يرخص بالمستودعات الخاصة عن طريق قرار من المدير العام للجمارك بعد إتمام كل الإجراءات والاستجابة لكافة الشروط المتعلقة بالبناء والتهيئة، مع تقديم كافة الوثائق التي تثبت ذلك، وتكون هذه المستودعات في مخازن المودع وتحت مسؤوليته. (30)

(30) المادة 154 من قانون الجمارك رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق 21 يوليو 1979م، المتعلقة بشروط فتح وتسيير المستودعات الخاصة.

3- آجال المكوث في المستودع الخاص:

يمنح المستودع الخاص لمدة محددة من أجل إيداع البضائع الموجهة للظهور في المعارض، المسابقات والتظاهرات الأخرى من نفس النوع عندما لا يوجد مستودع عمومي في النواحي المحاذية للمكتب الجمركي المختص.

ثانياً: المستودع العمومي

1- تعريف المستودع العمومي:

حسب المادة 139 من قانون الجمارك يفتح المستودع العمومي لجميع المستعملين للإيداع مختلف أنواع البضائع عدا تلك المستثناة في المادة 116 و 130 من قانون الجمارك غير أنه يدعى المستودع العمومي مستودعاً خصوصياً عندما يكون معداً لنحزين البضائع التالية:

-البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطراً أو من شأنها أن تفسد نوعية البضائع الأخرى.

-البضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة

2- البضائع المقبولة في هذا النظام:

-البضائع المستوردة عند خروجها من المخازن أو مساحات الإيداع المؤقت .

-البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي .

-البضائع المعدة للتصدير قصد استرداد الحقوق والرسوم المترتبة عن تصديرها .⁽³¹⁾

3- آجال المكوث في نظام المستودع العمومي :

سنة واحدة ويمكن تمديدتها بطلب من المستفيد من طرف إدارة الجمارك وهذا لضرورة طارئة وأن تكون بضاعة في حالة جيدة.

4- تصفية نظام المستودع العمومي:

بعد الانتهاء من تصفية وتسوية كل الحسابات يغلق المستودع العمومي ويتحرر الشغل من التزاماته اتجاه إدارة الجمارك.

⁽³¹⁾ المادة 160 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، م والمتضمنة مفهوم نظام المستودع الصناعي.

ثالثا: المستودع الصناعي .

1- تعريف نظام المستودع الصناعي :

حسب نص المادة 160 من قانون الجمارك الجزائري "يعتبر المستودع الصناعي محلا خاضعا لمراقبة إدارة الجمارك حيث يرخص لمؤسسة ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع.

إن البضائع المستوردة ضمن نظام المستودع الصناعي والمنتجات الناتجة عن تهيئتها لا يمكن أن تكون موضوع تنازل أثناء مكوئها قيد هذا النظام ولا يمكن أن يتم هذا التنازل إلا بعد تغيير في نظامها الجمركي يسمح بهذه العلية التجارية.

يجوز لإدارة الجمارك أن ترخص بعمليات الصنع المجزأة بين عدة مؤسسات تستفيد كل منها من نظام المستودع الصناعي.⁽³²⁾

⁽³²⁾المادة 160 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، م والمتضمنة مفهوم نظام المستودع الصناعي.

• خلاصة:

تمثل السياسات التجارية و نظام المستودع الجمركي أدوات حيوية في إدارة و توجيه النشاط التجاري للدول ضمن البيئة العالمية المعقدة ، تساعد هذه السياسات في تحقيق التوازن بين تحرير التجارة الخارجية لتعزيز النمو الاقتصادي و التنافسية ، و بين حماية الصناعات المحلية و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الداخلي ، من خلال تنفيذ إستراتيجيات فعالة و متوازنة ، يمكن للدول الاستفادة من المزايا التي تقدمها التجارة الخارجية عن طريق الأنظمة الجمركية بصفة عامة و المزايا التي يقدمها نظام المستودع الجمركي بصفة خاصة مع تقليل التحديات و المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية عن طريق التكيف مع التغيرات السريعة في التجارة العالمية .

الفصل الثاني:

الاطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

يتوجب على الجزائر كسائر البلدان الأخرى في العالم مواكبة تطورات التجارة الخارجية في العالم ذلك من خلال تنظيم سياستها التجارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية لذلك قامت باستحداث نظام جمركي بعد الاستقلال حيث طرأت على هذا الأخير مجموعة من الإصلاحات على مستوى إدارة الجمارك بصفة عامة وعلى نظام المستودع الجمركي بصفة خاصة للتمشي مع التجارة الخارجية حيث تطرقنا في هذا الفصل الى التطورات الحاصلة على نظام الجمارك في الجزائر منذ الاستقلال كذلك سنتطرق الى طريقة سير نظام المستودع الجمركي في شركة كوندور الكترونيك كما سنعرض في الأخير مجموعة من الاحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر للوقوف على دور نظام المستودع الجمركي على التجارة الخارجية .

المبحث الأول : دراسة ميدانية لمفتشية اقسام الجمارك برج بوعرييج

المبحث الثاني: دور نظام المستودع الجمركي في شركة كوندور إلكترونيك.

المبحث الأول : دراسة ميدانية لمفتشية اقسام الجمارك برج بوعريبرج

في هذا المبحث سنعرض دراسة ميدانية حول مفتشية الجمارك لولاية برج بوعريبرج بالإضافة الى مجموعة من الأرقام والاحصائيات حول التجارة الخارجية في الجزائر .

المطلب الأول: تقديم لإدارة الجمارك الجزائرية

اولا: نبذة تاريخية حول جمارك الجزائر .

تشغل الجمارك جانبا كبيرا من الاهمية في الرقابة على التجارة الخارجية حيث عرفت تطورا مرتبطا بالاقتصاد الوطني في مختلف مراحلها.

1- المرحلة من 1962 إلى 1969:

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر تحولات اقتصادية، ففي أبريل 1963 أنشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي، فشكلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك وفي 15 ماي 1963 صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية التي قسمت بدورها الى مديريتين فرعيتين .

فقد تم تطبيق أول تعريف جمركي جزائري في أكتوبر 1963 التي شجعت استيراد الثروة الصناعية التي خضعت لتعريف مقدرة ب % 10 بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح بين 15 و 20، % وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن السلطات الجزائرية قد توجهت إلى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوما جمركية منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى فرضت على اباقي السلع نسب رسوم مرتفعة بغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الاجنبية، والحد من استيراد السلع الغير ضرورية لعملية التنمية.

أما في أبريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة، هذه المراقبة كانت مرنة لان لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الأموال الى الخارج تمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات مهنية للشراء، تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات أغلب رأسمالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة، بالنظر الى المجهودات المبذولة من أجل إنجاز مخطط التنمية وتوجيه التطبيقات والعمليات من الضروري إحداث بعض التغييرات على هذه المنشأة التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي وهذا ما حدث في 1 سبتمبر 1964 بموجب مرسوم رقم 64-269 حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها.

أما بالنسبة لسنة 1968 تمت مراجعة نظام التعريف وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجيه الواردات لخدمة إستراتيجيات التنمية الوطنية .

2- مرحلة من 1970 الى 1979 :

تميزت هذه الفترة بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية، واحتكار الخدمات المسيرة من طرف المؤسسات الوطنية، وتنشيط الاعمال الاقتصادية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار. هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت إعادة هيكلة التعريف الجمركية تماشيا للمتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية الذي يتطلب بموجبه ثلاث أنظمة:

- إتباع نظام حصص كمي للواردات .

- نظام خاص بالمواد الحرة .

- نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973 الذي يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة وتحقيق نوع من المرونة على حركات المبادلات بالرغم من ذلك سجل معدل الاستيراد ارتفاعا مذهلا سنة 1969 إذ قدر ب % 25 بينما سجل سنة 1977 ما يعادل 31، 5 % الشيء الذي دفع الدولة إلى إصدار قانون 02-78 المؤرخ في 11 فيفري 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنع كل ممارسة حرة من طرف القطاع الخاص، رافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979 .

3- المرحلة من 1980 إلى 1988 :

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979 م، هذا السند القانوني الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة، وسعيا إلى تشجيع المبادرات والأهداف التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها، عمدت وزارة المالية إلى إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية، إذ قسمت إلى خمس مديريات مركزية .

نلاحظ في هذه الفترة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية، وذلك بتدخلها مباشرة في مجال التجارة الخارجية ومحاولة تأميمها بفضل التخطيط المنتهج من قبل السلطات الجزائرية، ونلاحظ أيضا أن دور الجمارك في هذه المرحلة محدود من ناحية متابعة تنفيذ برامج الرخص مما جعل عملية تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن الرقابة تهدف إلى تغذية الخزينة العامة على حساب تحقيق هدف آخر وهو حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية .

4- مرحلة 1988 الى يومنا هذا:

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحريك التدريجي للتجارة الخارجية إذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية.

أعطت وزارة الاقتصاد لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-324 بتاريخ 20 أكتوبر 1990 روحا جديدة سايرت هذه المعطيات حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى مديريات مركزية وهي:

- مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

- مديرية المنازعات ومكافحة التهريب.

- مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الالي.

- مديرية الموظفين والوسائل.

ومن بين مميزات هذه المرحلة:

- التخلي عن سياسة الاحتكار وتبين نظام اقتصاد السوق القائم على مبدأ الحرية التجارية والمنافسة الدولية في السوق، مبني على قانون العرض والطلب.

- تنظيم عملية الاستيراد بمنح السجل التجاري.

- إصلاح النظام الجبائي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

- تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات الخارجية.

- تعديل القانون الجمركي وفق قوانين حديثة وإجراءات حديث التطبيق.

- إزالة الوصايا عن المؤسسات الاقتصادية العمومية لتؤدي وظائفها على عدم المساواة مع المؤسسات الخاصة.

- ارتفاع مستوى التبادل التجاري مع الخارج نتيجة فتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية.⁽³³⁾

ثانيا : تعريف مديرية الجمارك .

إدارة الجمارك مديرية عامة تابعة لوزارة المالية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 329-93 المؤرخ في 12-12-1993 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك.

عرفت المادة 3 من قانون الجمارك إدارة الجمارك كما يلي:

الجمارك إدارة عمومية مكلفة بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة، كما تساهم وتسهر عند الاستيراد على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الجمركي على جميع البضائع التي تعبر

الحدود، سواء عند الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي .⁽³⁴⁾

³³⁾ Douane Algérienne، Revue des douanes numéro special. OPCIT.P32

ثالثا: مهام إدارة الجمارك .

للجمارك عدة مهام مذكورة في المادة الثالثة من قانون الجمارك، وتتجلى في ما يلي:

- تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق موحد للتشريع والتنظيم الجمركيين .
-تحصيل الحقوق والرسوم والضرائب المستحقة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغش والتهريب الجبائين.

- مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والاستيراد والتصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية،
- المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني وضمان مناخ سليم للمنافسة بعيدا عن كل ممارسة غير شرعية،

- ضمان إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها ونشرها،

- السهر، طبقا للتشريع والتنظيم الساريين المفعول، على:

- حماية الحيوان والنبات،

- المحافظة على المحيط.

- القيام بالتنسيق مع المصالح المختصة، بمكافحة:

- التهريب وتبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود،

- الاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العموميين،

-التأكد من أن البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قد خضعت لإجراءات مراقبة المطابقة، وذلك

طبقا للتشريع والتنظيم اللذين تخضع لهما. (35)

رابعا: أنشطة المديرية .

- مشاركة مصالح الجمارك في فعاليات الصالون الدولي لأمن الاشخاص، الأمن، الحرائق الاستعجالات في شمال افريقيا .

- يوم إعلامي حول القرارات المسبقة في مجال التصنيف التعريفي ومنشأ البضائع لفائدة المتعاملين

الاقتصاديين ووكلاء العبور لدى الجمارك

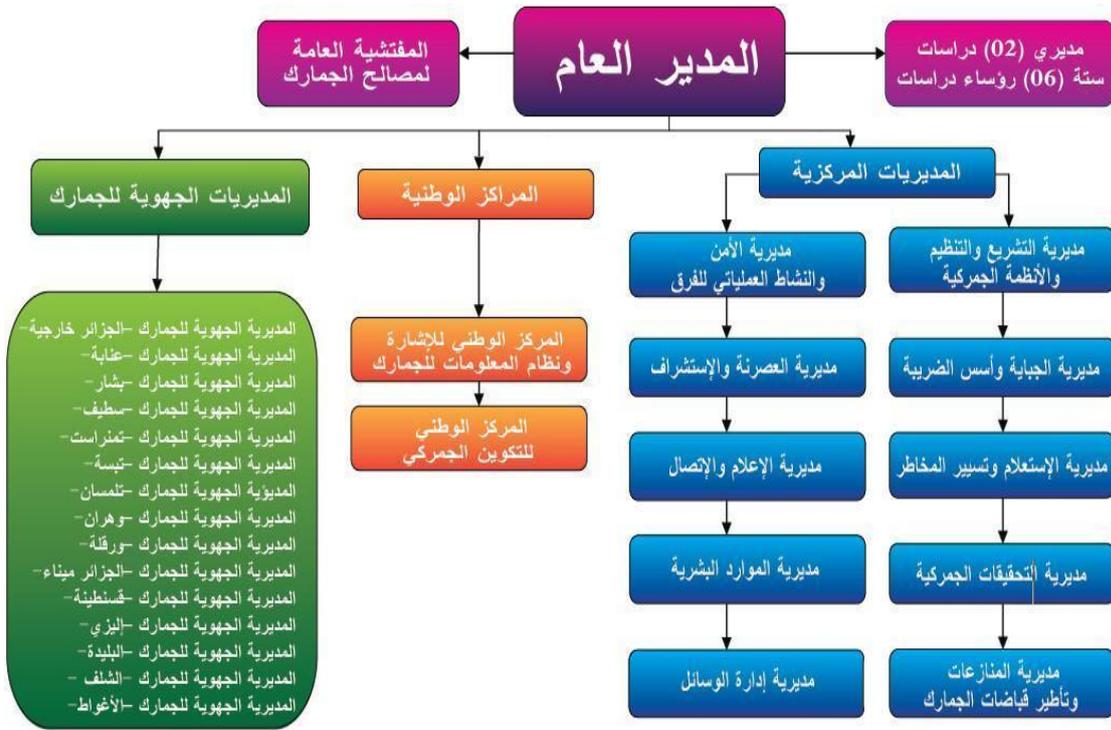
- يوما إعلاميا حول القرارات المسبقة في مجال التصنيف التعريفي ومنشأ البضائع لفائدة - المتعاملين

الاقتصاديين ووكلاء العبور لدى الجمارك بتاريخ 15 جانفي 2020 .

- مشاركة مصالح الجمارك في احتفالات الدورة الرابعة للمعرض الدولي للنقل ولوجستيك... (36)

خامسا: الهيكل التنظيمي للمديرية والمديريات الجهوية .

الشكل رقم 03 : الهيكل التنظيمي للمديرية لإدارة الجمارك الجزائرية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع إدارة الجمارك الجزائري والمرسوم التنفيذي 17-90

يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها .

الفرع السادس: المستجدات في مجال التنظيم الجمركي والقوانين .

- قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1442 الموافق لـ 25 مايو سنة 2021، يحدد كفاءات وضع حيز

التطبيق اجراء المنع من استخدام المعلوماتي لإدارة الجمارك وكذا كفاءات رفعه .

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 محرم عام 1443 الموافق لـ 11 غشت سنة 2021، يحدد قائمة المواد

والادوية ذات الخصائص المؤثرة عقليا التي ثبت خطر الافراط في استعمالها وادمانها وسوء استعمالها .

- مقرر مؤرخ في 9 رمضان عام 1442 الموافق لـ 21 ابريل 2021، يحدد شكل رخص التنقل لبعض البضائع في المنطقة البرية من النطاق الجمركي وشروط اصدارها واستعمالها وكذا شكل التصريح بالنقل ومحتواه.
- مرسوم تنفيذي رقم 21-338 مؤرخ في 21 محرم عام 1443 الموافق 30 غشت سنة 2021، يحدد شروط وكيفيات أخذ العينات واجراء التحاليل والخبرات لدى الجمارك وكذا تسديد النفقات المتعلقة بها.
- مرسوم تنفيذي رقم 23-74 مؤرخ في 29 رجب عام 1444 الموافق لـ 20 فبراير سنة 2023، يحدد شروط وكيفيات جمركة ومراقبة مطابقة السيارات السياحية والنفعية المستعملة المقتناة من طرف الأفراد المقيمين
- قرار مؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1445 الموافق لـ 19 ديسمبر 2023، يعدل القرار المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1440 الموافق لـ 26 يناير سنة 2019 الذي يحدد قائمة البضائع الخاضعة للرسم الاضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلقة بها. (37)

المطلب الثاني: تقديم لمفتشية الأقسام الجمارك برج بوعريرج .

هي مقاطعة إقليمية تابعة للمديرية الجهوية للجمارك بسطيف واختصاصها الإقليمي يغطي الحدود الإقليمية لولايتي المسيلة وبرج بوعريرج مسيرة من طرف رئيس مفتشية الأقسام برتبة مفتش عميد تحت سلطة المدير الجهوي مباشرة كما نجد ان رئيس مفتشية الأقسام يعمل لضمان تسيير النشاطات الجمركية في حدود اختصاصه فهو يسير من جهة مكاتب الجمارك ومن جهة أخرى مصالح الفرق .

اولا: لمحة تاريخية عن المفتشية.

تم انشاء مفتشية الأقسام للجمارك برج بوعريرج بمقتضى المقرر رقم: 819 / م ع ج / ا خ / م د 400 المؤرخ في 29 شوال 1430 الموافق ل: 18 أكتوبر 2009 ، والصادر في الجريدة الرسمية .

رقم 37 المؤرخة في 24 جوان 2009 والذي تقرر من خلاله فتح مكتب الجمارك برج بوعريرج باعتبارها تشكل قطب صناعي وتجاري بالغ الأهمية .

و بمقتضى المقرر المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1430 الموافق ل: 17 ماي 2009 والمتضمن احداث مكتب الجمارك برج بوعريرج وتضم مفتشية الأقسام لجمارك برج بوعريرج قبضة ومفتشيتان رئيسيتان وهما:

- المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية IPOC .
- المفتشية الرئيسية للأقسام IPS .

(37) بناء على معلومات متحصل عليها اثناء المقابلة مع عون جمركي بتاريخ 25 ماي 2024 على الساعة 14 زوالا لدى مفتشية اقسام جمارك برج بوعريرج .

- المفتشية الرئيسية للفرق IPB .

بالإضافة الى مكاتب جمركية أخرى وهي مكتب المنازعات ، مكتب الشؤون التقنية ، ومكتب المستخدمين ومكتب الوسائل العامة ، ومكتب الإشارة ومركز العملياتي .

ثانيا: تنظيم مفتشية اقسام الجمارك برج بوعريريج .

تعتبر مفتشية اقسام جمارك برج بوعريريج مقاطعة إقليمية من المديرية الجهوية للجمارك سطيف تغطي ولايتي برج بوعريريج ومسيلة ، تنقسم الى مفتشية اقسام جمارك برج بوعريريج الى عدة مصالح وتتكفل هذه المصالح بكل من الشؤون الإدارية المتعلقة بتنظيمها وتسييرها وهي تتمثل في:

- مكتب المستخدمين والشؤون العامة E.A.G .

- قطاع الرقابة اللاحقة .

- مكتب الشؤون التقنية B.A.T ويكلف أيضا بمهام مكتب القيمة .

- مكتب المنازعات B.CX .

- المفتشية الرئيسية IPB للفرق وتضم:

1 الفرقة التجارية BRIGADE COMMERCIALE .

2 الفرقة المتنقلة BRIGADE MOBILE .

3 فرقة الامن DESECUITEBRIGADE .

4 المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية IPOC .

5 مكتب نظام الاعلام الالي ALCES .

6 قباضة الجمارك LA RECETTE برج بوعريريج وتحتوي على المكاتب التالية:

(1) الأمانة .

(2) قسم المنازعات .

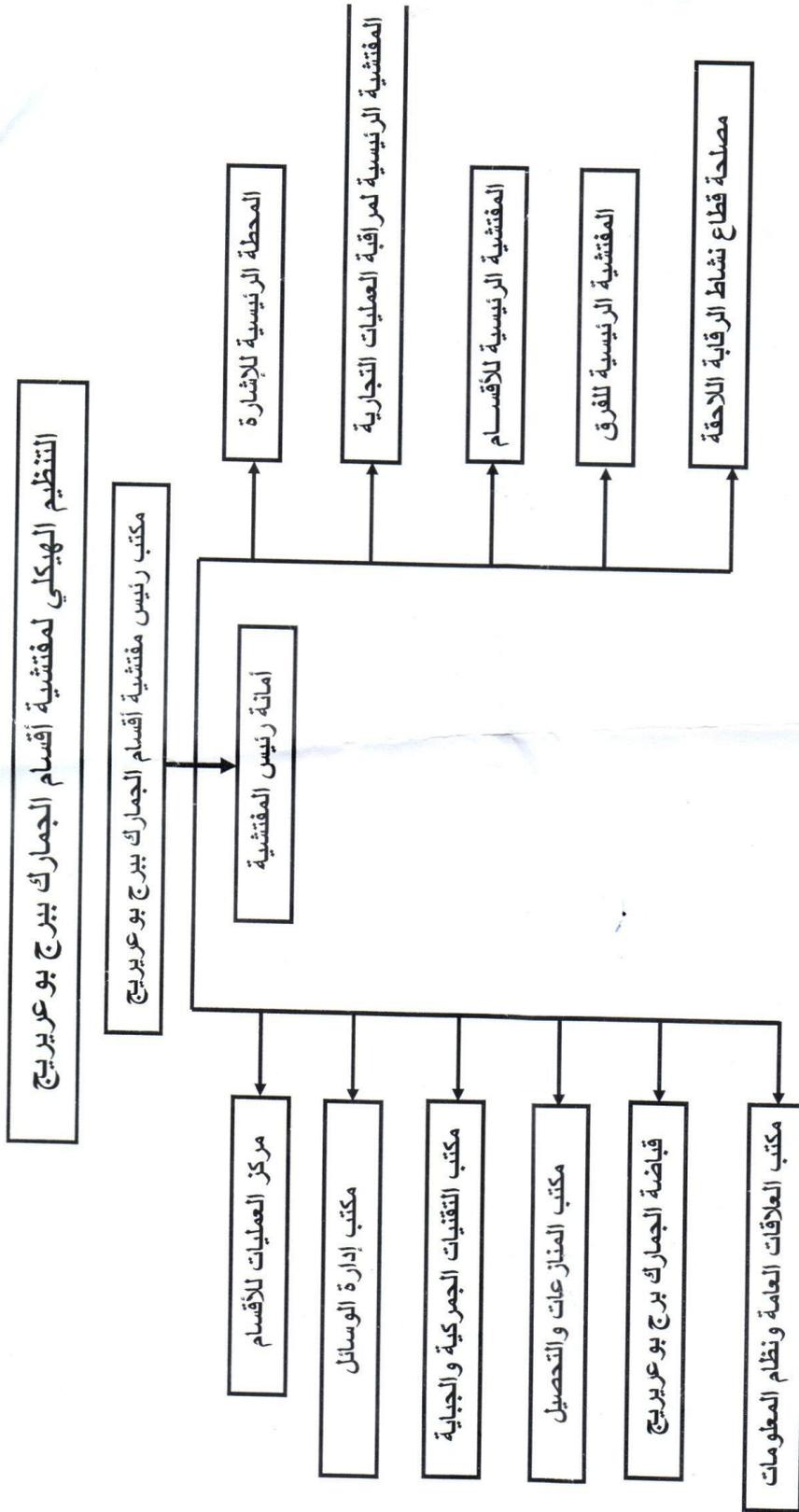
(3) المفوض المالي .

(4) امين الصندوق .

(5) المخزن .

(6) قسم الأرشيف

الشكل رقم 04 الهيكل التنظيمي: لمفتشية أقسام الجمارك (برج بو عريريج)



المصدر: بناء على معلومات متحصل عليها اثناء المقابلة مع عون جمركي بتاريخ 25 ماي 2024 على الساعة 14 زوالا لدى مفتشية اقسام جمارك برج بوعريريج .

ثالثا: مهام رئيس مفتشية الأقسام .

أسندت لرئيس مفتشية اقسام جمارك برج بوعريريج مهام عديدة نظرا لأهمية هذا المنصب الحساس ويمكن تقسيم هذه الأيام حسب طبيعتها الى ثلاث عناصر رئيسية وهي:

1- في الميدان الإداري:

- يعمل على ضمان تسيير الموارد البشرية والتجهيزات والموضوعة تحت تصرفه .

- تسيير الحظيرة الخاصة بسيارات المفتشية .

- جرد التجهيزات الخاصة بالمفتشية .

- اعداد حصيلة شهرية ومخطط سنوي فيما يخص تطور نشاطات مصالح المفتشية وارسالها الى المديرية الجهوية .

- تبليغ المدير الجهوي بالاحتياجات الخاصة بالمفتشية .

2- في ميدان المنازعات:

مكلف بما يلي:

- مراقبة مطابقة ملفات المنازعات من حيث الشكل والمضمون القانوني وتبليغها للقاضي المعني مع اعلام المديرية الجهوية .

- السهر على تحضير وتنظيم البيع بالمزاد العلني من طرف القابض .

- اصدار قرارات خاصة بملفات المنازعات المفصول فيها عن طريق المصالحة .

- ضمان مراقبة مستمرة لنشاطات المحاسبة والمنازعات .

- جمع الاحصائيات الخاصة بالنشاطات الجمركية مع سحب كل تبليغ او تنفيذ لقرارات العدالة .

3- في ميدان الشؤون التقنية:

- يسهر على دراسة طلبات الطعن الصادرة من المتعاملين من خلال ارسال الطعون المقدمة في ميدان

المنازعات والنظم الجمركية ومراقبة ملفات التحصيل المنجزة من طرف القابض وارسالها الى المدير الجهوي .

- جمع الاحصائيات الخاصة بالنظم الجمركية .

- مراقبة التصريحات الجمركية .

4- قطاع نشاط الرقابة اللاحقة:

يتولى الاشراف على قطاع الرقابة اللاحقة ببرج بوعريريج رئيس القطاع ويعين عن طريق قرار المدير العام للجمارك وتتم مساعدته من طرف محققين وكذا أعضاء في الفرقة المختلطة ومهامها كالتالي:

- اعداد برامج المراقبة اللاحقة للعمليات الجمركية وتنفيذها .
- القيام بمراقبة الوثائق المتعلقة بمحاسبة المحزون بالمؤسسات المبرمجة في المراقبة اللاحقة .
- اجراء تحقيقات بطلب من الإدارة المركزية او من المصلحة الجهوية في اطار الاتفاقيات المبرمجة (مثل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي) حول منشأ البضاعة .
- يقوم بإبلاغ المصلحة الجهوية المكلفة بمكافحة الغش بكل نتائج التحري والتحقيقات .
- تنفيذ مخططات التحريات والتحقيقات التي تعدها المصلحة الجهوية للرقابة اللاحقة .
- مراقبة المستودعات الجمركية .
- كما يقوم بمهام الرقابة في اطار التنسيق مع المصالح الرقابة الأخرى والفرق المختلطة (تجارة - جمارك - ضرائب) .
- يتعاون المفتش الرئيسي للفرق ورؤساء الفرق لمكافحة تجارة المخدرات ومحاربة التهريب .
- مراقبة البضائع المستوردة في اطار (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ) .

5- مكتب الشؤون التقنية :

- يسهر على التطبيق الأمثل للتشريع الجمركي لنشاط مصالح إدارة الجمارك .
- يضمن نشر وتوزيع التعليمات والأوامر الصادرة من الهيئة السلمية المشرفة على مختلف المصالح .
- ضمان متابعة السندات بالكفالة الصادرة عن مصالح الإقليم الخاص بالمفتشية .
- يراقب مدى مطابقة شروط انشاء وفتح المستودعات ومخازن الإيداع المؤقت .
- دراسة كل الطلبات الخاصة بالطعون المقدمة من طرف المتعاملين والخواص وترسل الى المديرية الجهوية .

- اعداد كشف شهري لحصيلة نشاطاتها ويرسل الى المديرية الجهوية .
- مختلف السجلات المتواجدة (سجل التحري ، سجل الأبحاث العامة ، سجل تمديد سند العبور لدى الجمارك ، سجل سند الكفالة ، القبول المؤقت ، الأبحاث عن السيارات ، البريد الصادر والوارد) .

6- مكتب الإشارة والاتصال:

فيما يخص المحطة: نظرا لضيق مبنى المفتشية اكتفى مسؤولو هذه المصلحة بوضع كل ما يخص هذا المكتب في مكتب واحد أي مكتب خاص بالراديو والتليكس والفاكس .

1. الوسائل البشرية:

يتكون مكتب الاتصال من رئيس مكتب وأعوان حيث يكون العمل طيلة 24 ساعة بما في ذلك أيام العطل

2. الوسائل المادية exploitation – radio – standard :

جهاز تحكم يعلق على مقدمة سيارة الجمارك بالإضافة الى فاكس وهاتف CMS

3. السجلات:

البرقية الصادرة هناك سجل خاص يسجل فيه الرقم ، النص ، الساعة ، التاريخ الخ
التسليم: تسجل فيه البرقية ، الساعة ، التاريخ ، وقت وصوله للأمانة ، درجة الاستعجال ، الرقم ، النص ، التاريخ الخ

سجل خاص بالهاتف يتضمن ارقام هواتف المتعلقة بإدارة المفتشية وإدارات أخرى .
سجل تقارير المهام .

رابعا : مفتشيات اقسام الجمارك والمكاتب.

1- المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية. IPOC

يشرف عليها اطار برتبة عميد ويتولى مهام رئيس مفتشية IPOC و IPS في نفس الوقت وتتنحصر مهامها في:

- مراقبة مضمون التصريحات المفصلة .
- تصفية الرسوم والحقوق الجمركية باستخدام نظام الاعلام الالي ALCES
- مراقبة مدى مطابقة البضاعة مع الوثائق المقدمة .
- يقوم مفتش الفحص بمراقبة السلعة بحضور مالکها من حيث: المنشأ - النوع التعريفي - القيمة وبالتالي التأكد من صحة تصنيف البضاعة .
- اعداد تقرير شهري حول نشاط المفتشية وارساله للسلطة السلمية .

- مراجعة بعض العمليات الحسابية للتأكد من القيم المدونة على التصريح والخاصة بالحقوق والرسوم وكذلك مطابقة البضائع بما هو مصرح به واذا وجد المفتش أي نقص او عدم صحة المعلومات أي عدم توافق بين ما يوجد في الوثائق والفحص المادي للبضاعة يحرر مباشرة منازعة جمركية .

2- المفتشية الرئيسية للأقسام IPS .

- استلام الملفات الجمركية (التصريحات المفصلة والوثائق المرفق بها) ومن ثم تسجيل الملفات في سجل خاص بذلك وارسالها الى المفتشية الرئيسية للعمليات التجارية .

- اعداد جداول إحصائية (ETATS) أسبوعية ، شهرية ، ثلاثية وسنوية .

- ارسال سندات العبور TPD الى المكاتب التي أصدرتها .

- تزويد المواطنين والمتعاملين بمختلف المعلومات التي يحتاجون اليها .

- تتوفر المفتشية على دفاتر التسجيل التالية:

- سجل الدخول: REGISTRE D ARRIVE ويسجل فيه كل الوثائق الواردة للمفتشية .

- سجل الخروج: REGISTRE DE DEPART ويسجل فيه كل الوثائق الصادرة من المفتشية .

- مختلف السجلات المتواجدة:

1. سجل واحد يسجل فيه كل التصريحات المفصلة بمختلف رموزها وفق ترتيبها في نظام الاعلام الالي

. ALCES

2. 1004: وضع البضاعة للاستهلاك للسيارات في اطار رخص المجاهدين .

3. 1009: الوضع للاستهلاك في اطار . ANDI

4. 1026: وضع البضاعة للاستهلاك بعد الخروج من المستودع الجمركي في اطار اتفاق الشراكة بين

الجزائر والاتحاد الأوروبي .

5. 1031: وضع البضاعة للاستهلاك بعد الخروج من المستودع الجمركي في اطار . GZALE

6. 1033: وضع البضاعة للاستهلاك بعد الخروج من المستودع الجمركي .

7. 1101: التصدير النهائي EXPORTATION DEFINITIVE من مكتب داخلي .

8. 1133: إعادة التصدير . REEXPORTATON

9. 3301: وضع البضاعة بالمستودع الجمركي الخاص .

10. 3602: التصدير المؤقت للعتاد في اطار التصليح .

11. 8704: القبول المؤقت ADMISSION للحقوق (التغليف) .

بالإضافة الى سجل خاص لجمركة السيارات في اطار ما يعرف بالحطام رمز التصريح 2360 .

3- مكتب نظام الاعلام الالي . ALCES

- المراقبة الدورية وصيانة نظام الاعلام الالي . ALCES

- معالجة جميع المشاكل والأعطال التي تواجه النظام (السهر على حسن سير النظام بدون خلل) .

- انشاء وفتح حسابات (اسم المستخدم، وكلمة السر الخاصة به) لمفتشي الفحص، الوكيل لدى

الجمارك ووكيل العبور .

- حفظ المعلومات الخاصة ب ALCES وتخزينها دوريا (كل يوم وكل أسبوع) .

- توجيه مفتشي الفحص، الوكيل لدى الجمارك ووكيل العبور والإجابة على كل تساؤلاتهم المتعلقة ب

ALCES .

- السهر على حسن سير النظام والمحافظة على العتاد الموصول به .

4- المفتشية الرئيسية للفرق . IPB

تتمثل المهمة الأساسية لهذه المفتشية في تنظيم وتسيير شؤون الفرق ، وأعوان الفرق ، ذلك باحترام برنامج

مسطر من طرف المصلحة تعمل بطريقة تضمن السير الحسن لمختلف الفرق وأدائها لمهامها على اكمل وجه

في الميدان ، ومن مهامها الأساسية: تعمل على ضمان ممتلكاتها وكذلك مستخدميها .

تتكون المفتشية الرئيسية للفرق برج بوعريبيج من اربع فرق وهي:

- فرقة الامن .

- الفرق المتنقلة .

- الفرقة التجارية .

- الفرقة متعددة المهام .

تتكون مصلحة الفرق إداريا من أعوان الجمارك للفرق والمفتش الرئيسي للفرق .

1 المفتش الرئيسي للفرق:

مكلف أساسا بتسيير نشاط الفرق بالإضافة الى المهام التالية:

- تقديم اقتراح لرئيس مفتشية الأقسام فيما يخص جداول الترقية الدورية .

- تنشيط وربط ومراقبة نشاط الفرق في الميدان او المراقبة البعيدة لسجلات أوامر العمل وسجلات

وتقارير العمل وسجلات فرز ساعات العمل .

- السهر على تطبيق تعليمات ارتداء الزي الرسمي لأعوان الفرق .

- المشاركة في التحريات في اطار مكافحة الغش .
 - السهر على أمن الأشخاص والممتلكات لحدود المفتشية .
 - تحرير تقرير شهري عن نشاط الفرق وارساله الى مفتشية الأقسام .
 - تنظيم دورات تكوينية للأعوان التي بمصالحه .
 - متابعة ومراقبة استعمال الوسائل اللوجستية .
 - السهر على تنفيذ حصص الرمي الدورية .
- 2 رئيس الفرقة: يخضع اثناء تأدية مهامه لعدة مسؤوليات تحكمه والتي يمكن ادراجها في:
- التكفل بالمتريصين من اجل تكوين تطبيقي على الميدان .
 - الضبط اليومي لسجلات الأسلحة والذخيرة .
 - السهر على ضبط مختلف سجلات الفرق .
 - نقل البضائع محل المصادرة المحجوزة ، او التي هي رهن الإيداع ،الى القابض مع ضمان الحراسة.(38)

المطلب الثالث: سير ملف الجمركة وطبيعة المستودعات التابعة لمفتشية اقسام الجمارك برج بوعريريج

اولا: ايداع ملف الجمركة .

يسجل من طرف وكيل عبور لدى الجمارك حيث يتم تقديمه الى مصلحة المفتشية الرئيسية للفروع والذي يتم تسجيله في سجل خاص لذلك وهذا بالنسبة للملفات المسجلة في اطار نظام الاعلام الالي للجمارك SIGAT اما حاليا وبعد وضع حيز الخدمة نظام جديد للجمارك ALCES فان مصالح المفتشية تستقبل أي ملف ويتم ذلك الكترونيا فقط ، من ثم يتم تحويل ملف الجمركة من المفتشية الرئيسية للفروع الى المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية حيث يقوم المفتش الرئيس لمراقبة العمليات التجارية بتسليم ملف الجمركة الى المفتش المصفي المكلف والمحدد بطريقة عشوائية عن طريق نظام الاعلام الالي للجمركة حيث يبرمج هذا الأخير تاريخ للقيام بعملية الفحص بالتنسيق مع الوكيل لدى الجمارك ومستغل مساحات الإيداع الجمركي (المستودع العمومي ، المستودع الخاص) .

ثانيا: طبيعة المستودعات التابعة لمفتشية اقسام الجمارك برج بوعريريج .

1- المستودع العمومي:

³⁸(بناء على معلومات مقدمة اثناء مقابلة مع مفتش قسم مراقبة العمليات التجارية IPOC بتاريخ 25 ماي 2024 على الساعة

10 صباحا على مستوى مكتب مفتشية اقسام الجمارك برج بوعريريج .

تحوز مفتشية اقسام الجمارك برج بوعريريج على مستودع عمومي واحد على مستوى الولاية يقع في بلدية عين تاغروت ، حيث يستقبل الميناء بضائع لجميع المتعاملين الاقتصاديين بغض النظر عن طبيعة النشاط او مقر إقامة شركاتهم .

امتيازات المستودع العمومي:

- تقريب البضاعة من المتعامل الاقتصادي .
- إمكانية افرغ البضاعة داخل المستودع وارجاع الحاوية لشركات النقل في الوقت المطلوب (تقادي تكاليف بالعملة الصعبة) .
- يمكن ادخال البضاعة للمستودع العمومي وتصديرها مباشرة من المصنع .
- تقليل تكاليف البضاعة في السوق المحلي .

2- المستودعات الخاصة:

تحوز مفتشية اقسام الجمارك لبرج بوعريريج على 04 مستودعات خاصة على مستوى الولاية ، كل مستودع تابع لاحد المتعاملين الاقتصاديين الذين يحوزون على اعتماد المستودع الخاص .

امتيازات المستودع الخاص :

- نقل البضاعة من نقطة الوصول (موانئ ، مطارات ، نقطة وصول برية) مباشرة الى مقر المتعامل الاقتصادي (المستودع الجمركي) تقاديا لتكاليف المكوث في نقطة الوصول .
- مدة مكوث البضاعة داخل المستودع سنة قابلة للتمديد .
- إمكانية الجمركة على دفعات أي المتعامل الاقتصادي يقوم بعملية الجمركية حسب الطلب على البضاعة في السوق .

ثالثا : امتيازات السلع المحلية .

اثناء عملية جمركة البضائع في عمليات الاستيراد والتصدير تتحصل السلع المحلية على مجموعة من الامتيازات :

- أولوية معالجة ملفات الجمركة لهذه السلع مقارنة بالسلع المنافسة .
- في حالة حدوث مشاكل إدارية اثناء عملية الجمركة يتم التصدير الفعلي للبضائع ومعالجة المشاكل الإدارية لاحقا .
- تتم عملية تحميل البضائع من مخازن المتعامل الاقتصادي مع ترخيص الحاويات .

- السلع المحلية معفاة من دفع الحقوق والرسوم الجمركية وهذا بهدف تشجيع ودعم دخول المنتجات المحلية للأسواق العالمية .

اما بالنسبة للمنتجات المستوردة (المنافسة) تتم عملية جمركتها حسب الاروقة الموجهة اليها:

1. الرواق الأحمر: تدخل ضمن هذا الرواق السلع الموجهة لإعادة البيع على الحالة حيث تخضع لدفع الحقوق والرسوم الجمركية مع عملية مراقبة وفحص دقيق للبضائع ماعدا تلك التي تدخل ضمن اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، اتفاقيات مع الدول العربية . **GZALE**
2. الرواق البرتقالي: تدخل ضمن هذا الرواق السلع الإنتاجية التي تدخل كمواد أولية في عمليات انتاج المتعاملين الاقتصاديين حيث تخضع لفحص الوثائق بصفة دقيقة .
3. الرواق الأخضر: تدخل ضمن هذا الرواق البضائع الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين الذين يمتلكون الاعتماد أي لا تتم مراقبة مكثفة على البضائع والوثائق نذكر منها:
مؤسسة كوندور الكترونيك .⁽³⁹⁾

الجدول رقم (3): تطور استخدام نظام المستودع الجمركي للفترة . 2013-2022

الوحدة: مليار دينار جزائري

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
254	159	189	223	242	235	231	256	246	24962	عدد	نظام المستودع الجمركي
78	8	6	98	65	42	80	82	96		تصريحات	
61.1	44.6	45.9	52.1	60.2	59.6	54.4	54.2	56.0	59025	النسبة	
500.	299.	300.	350.	478.	417.	360	413.	400.	380.6	قيمة	التصريحات
3	5	3	2	12	5		5	7		ت	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع www.cnis.douane.gov.dz

³⁹⁾ بناء على معلومات مقدمة من طرف السيد عيسات المفتش الرئيسي للفرق IPB على مستوى مفتشية اقسام جمارك برج

تحليل الجدول: ان اكثر الانظمة الجمركية استخداما من طرف المتعاملين الاقتصاديين هي انظمة المستودعات ، حيث تمثلت اعلى نسبة سنة 2022 بنسبة 61.12 حيث شهدت نسبة استخدام النظام تفاوت في كل سنة الا انها انخفضت بشكل تدريجي في سنوات 2019 الى غاية 2021 حيث شهدت حيث وصلت الى غاية نسبة 44.63 سنة 2021 بسبب جائحة كورونا .

الجدول رقم: (4) التصريحات الخاصة بنظام المستودع لسنوات 2021، 2022، 2023 لمفتشية اقسام

الجمارك برج بوعريرج.

عدد الحاويات سنة 2023	عدد الحاويات سنة 2022	عدد الحاويات سنة 2021	رمز التصريح
3625	982	526	D11

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات احصائيات دخول الحاويات للمستودعات لمفتشية

اقسام برج بوعريرج.

تحليل الجدول: من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع عدد الحاويات التي تدخل ضمن نظام المستودع

الجمركي لدى مفتشية اقسام برج بوعريرج وذلك نظرا لتزايد عدد المستودعات الخاصة في الولاية وانتعاش نشاط المتعاملين الاقتصاديين .

الجدول رقم: (05) تطور الميزان التجاري خلال الفترة من 2013 الى 2023 .

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2013	64974	54852	10122
2014	62886	58580	4306
2015	34668	51702	17034-
2016	30026	47089	17063-
2017	34763	45957	11194-
2018	41146	48573-	7427-
2019	35323	44632-	9309-
2020	21932	35547-	13615-
2021	38637	37466-	1171
2022	65718	38868-	26718

29658	39126-	72365	2023
-------	--------	-------	------

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والاحصاء التابع لإدارة الجمارك.

تحليل الجدول: من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تطور في حجم التجارة الخارجية عبر السنوات من خلال

انخفاض الواردات تدريجيا منذ سنة 2018 بنسب متفاوتة الى غاية سنة 2023 حيث بلغت -39126 ، اما

بالنسبة للصادرات كانت مرتفعة غي سنوات 2013 و 2014 ثم اخذت في الانخفاض منذ سنة 2015 الى غاية

سنة 2020 اين عرف التصدير في الجزائر ارتفاعا ملموسا بلغ 72365 سنة 2023 .

بينما حقق الميزان التجاري الجزائري فائض في سنتي 2013 و 2014 ، ثم اخذ في تحقيق عجز بقيمة،

-17034 ، -17063 ، -11194 ، -7427 ، -9309 ، -13615 على التوالي الى غاية سنة 2021 ثم

اخذ في تحقيق فائض 1171 ، 26718 ، 29658 على التوالي الى غاية سنة 2023 .

المبحث الثاني : دور نظام المستودع الجمركي في شركة كوندور

يتناول هذا المبحث مؤسسة خاصة بتصنيع المنتجات الإلكترونية والمشهورة بالعلامة التجارية كوندور Condor من خلال التطرق إلى التعريف بالمؤسسة وذكر المعلومات والخبرات المكتسبة من التربص الميداني.

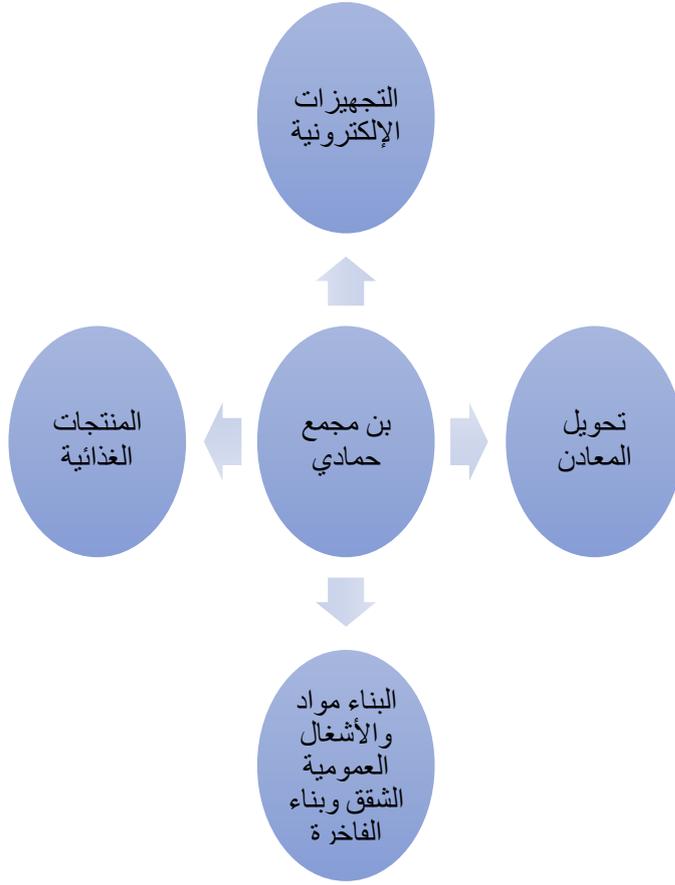
المطلب الأول: تقديم لشركة كوندور إلكترونيك محل الدراسة

تعتبر مؤسسة كوندور Condor من المؤسسات الرائدة في مجال صناعة الإلكترونيك على الصعيد المحلي والوطني، ويقع مقرها الاجتماعي والصناعي في ولاية برج بوعريريج .
أولا: التعريف بالمؤسسة .

مؤسسة كوندور إلكترونيك هي شركة خاصة ذات أسهم تأسست في 9 فيفري 2002، مؤسسة من مجمع بن حمادي الشركة الأم، مختصة في صناعة التجهيزات الإلكترونية والكهرو منزلية وأجهزة الإعلام الآلي والخاصة بالصناعات الغذائية والتعليب ومواد البناء والتجارة الدولية وكذلك تحويل المعادن. مقرها الرئيسي في ولاية برج بوعريريج. كل منتوجاتها تتضمن تكنولوجيا عالية. بفضل سياستها النشطة في مجال الأسعار والموثوقية وخدمة ما بعد البيع، تمكنت مؤسسة كوندور أن تصبح ضمن العلامات الجزائرية الأكثر أداء في البلاد. حيث انه يقوم بإدارتها السيد عبر الرحمان بن حمادي، ويبلغ عدد عمالها حاليا ما يقارب 5400 عامل او موظف، وتصل قيمة حصتها السوقية حاليا 80%، وذلك من خلال نشاطها حيث أنها تقوم بتصدير منتجاتها الى الخارج وتستهدف الأسواق الدولية.

تحصلت المؤسسة على شهادة 2000، ISO 9001 في مارس 2007 من طرف مخبر AFAQ AFNOR للجودة العالمية وكذا تحصلت على ISO 9001، 2008 في جويلية 2010، من طرف المخبر الألماني للجودة كما تحصلت على شهادة الجودة للدخول الى الأسواق الأوروبية بمنتوجها الخاص بجهاز التلفاز كما تحصلت على شهادات ايزو 14001، فضلا عن كونها من أوائل الشركات التي تحصلت على علامة "بصمة جزائرية" التي يشرف عليها منتدى رؤساء المؤسسات.

الشكل رقم(05): مختلف منتجات وأعمال مجمع بن حمادي



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف مسؤول عمليات الاستيراد والتصدير لشركة كوندور.

ثانيا: فروع المؤسسة في الجزائر.

للمؤسسة فروع في العديد من ولايات الجزائر أهمها:

- ولاية سطيف.
- ولاية تيسمسيلت.
- ولاية الجزائر العاصمة.
- ولاية ورقلة.
- ولاية وهران.

وكما ان للمؤسسة فروع في بعض الدول العربية من بينها الأردن، تونس، السودان وبعض الدول الأجنبية.

ثالثا: أهداف مؤسسة كوندور.

تعمل المؤسسة على تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح.
- تعزيز القدرة التنافسية من خلال العمل على زيادة الحصة السوقية للمؤسسة عن طريق غزو أسواق جديدة.

● العمل على تقديم منتجات بجودة عالية ونوعية جيدة.

● العمل على تحقيق ميزة تنافسية عن طريق استغلال الموارد البشرية.

● التوسع نحو كافة مناطق المغرب العربي.

● تنويع المنتجات لمواجهة المنافسة وكذا خلق فرص وأسواق جديدة.

رابعا: أهم المؤسسات المنافسة لمؤسسة كوندور إلكترونيك:

تواجه المؤسسة منافسة حادة في مجال الأجهزة الالكترونية، واهم المؤسسات المنافسة لها هي:

الشكل رقم (06): اهم المؤسسات المنافسة لمؤسسة كوندور

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معلومات مكتسبة من التريص الميداني.

خامسا: التعاملات الدولية للمؤسسة:

تتعامل المؤسسة مع العديد من الموردين الأجانب، ومن بينهم نذكر بعض الموردين التي تتعامل معهم

مؤسسة كوندور:

الجدول رقم (04): يوضح الموردين الذي تتعامل معهم مؤسسة كوندور.

المؤسسة	البلد
Hisense	الصين
Home cost	كوريا الشمالية
Universal	الولايات المتحدة الأمريكية
Selco	الهند
Castle stars	دبي (الإمارات)
Tonic emballage	الجزائر
Hsg-Bosh	ألمانيا
Hitashi	اليابان

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف السيد رياض بن حمادي مسؤول عمليات التصدير والاستيراد لشركة كوندور.

المطلب الثاني: مصلحة خدمة العبور والجمركة واللوجستيك لمؤسسة كوندور إلكترونيك

في هذا المطلب سوف نتطرق لمصلحة الجمركة والعبور والعمليات اللوجستية لمؤسسة كوندور إلكترونيك. على مستوى هذه المصلحة تتم مختلف إجراءات الجمركة الخاصة بالبضائع المصدرة أو المستوردة حيث تعالج يوميا عمليات نقل وجمركة واردات أو صادرات المجمع (المواد الخام، المعدات، قطع الغيار والمدخلات، والتعبئة والتغليف) وكذا تسليم ورفع البضائع في وقتها المناسب عن طريق الإجراءات الجمركية. هذا ونوضح الهيكل التنظيمي لمصلحة الجمركة والعبور واللوجستيك لشركة كوندور إلكترونيك في مايلي :

الشكل رقم(07): الهيكل التنظيمي لمصلحة الجمركة والعبور واللوجستيك لشركة كوندور إلكترونيك

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف مسؤول عمليات الاستيراد والتصدير لشركة كوندور.

المطلب الثالث: المستودع الجمركي ودوره في ترقية العمليات التجارية المعتمد من قبل مؤسسة كوندور.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم المعلومات التي تم اكتسابها من التبرص الميداني:

أولاً: تعريف المستودع الجمركي

عرفت المادة 129 من قانون الجمارك المستودع الجمركي بأنه النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

وتوجد ثلاث أصناف من المستودعات الجمركية هي:

- المستودع العمومي.

- المستودع الخاص.

- المستودع الصناعي.⁽⁴⁰⁾

ومن خلال الدراسة الميدانية لشركة كوندور حول نظام المستودع الجمركي الذي تعتمده الشركة والذي يتمثل في المستودع الخاص، والذي تقدر قيمة استيعابه تقريبا 300 حاوية.

1- التعريف بالمستودع الخاص:

سمي بالمستودع الخاص لأنه تابع للشركة او للمتعامل الاقتصادي الذي لديه علاقة مع إدارة الجمارك حيث يعتبر المستودع الخاص كامتياز تمنحه إدارة الجمارك للمتعامل الاقتصادي تحت اسم متعامل اقتصادي معتمد من طرف الجمارك حيث أنه لا يمكن فتح المستودع الخاص بدون أحد الطرفين أي عندما يتم فتحه يجب حضور كلا الطرفين، وفي حالة فتح المستودع الجمركي الخاص من طرف الشركة يجب أن يكون عون جمركي

⁴⁰⁾ المادة 129 مكرر من قانون الجمارك، الجريدة الرسمية العدد 89، المؤرخة في 29 ديسمبر 2022، ص 25.

حاضر عند فتحه. لأن البضاعة الموضوعة في المستودع تكون غير مجمركة بالكامل ولا يمكن فتحها الى بعد تصريحها من طرف الجمارك.

- حيث ان المستودع الجمركي يكون مغلق بفقلين الأول يكون مفتاحه لدى الجمارك والآخر يملكه المتعامل الاقتصادي.

2- الامتيازات التي يقدمها المستودع الجمركي:

يتم فتح المستودع الخاص عندما تقتضي المنفعة الاقتصادية حيث أنه يمنح العديد من الامتيازات لصالح المتعامل الاقتصادي، ومن بين هذه الامتيازات نذكر منها:

- في حالة كانت لدى المتعامل الاقتصادي وضعية مالية صعبة يُمكن المتعامل الاقتصادي من إحضار بضاعته من الميناء ووضعها في المستودع ويتركها لمدة عام حتى تتم جمركتها.

- يمكننا المستودع الخاص من الدفع بالتقسيط من أجل جمركة البضاعة، أي انه يمكن جمركة السلعة التي تحتاجها فقط او حسب القدرة المالية.

- المستودع الجمركي يمكننا من إفراغ الحاويات وإرجاعها لشركات الخاصة بها دون أي تكلفة، وكذلك لتقادي غرامات تأخير إرجاع الحاويات.

3- كيفية تعامل إدارة الجمارك مع المتعامل الاقتصادي من اجل استخراج السلعة وإحضارها للمستودع الخاص:

تمكن إدارة الجمارك من استخدام المستودع الجمركي الخاص حيث تتعامل مع المتعامل الاقتصادي بالنظم الجمركية، حيث ان النظام الذي يُمكن المتعامل الاقتصادي من تحويل البضاعة الى مستودعه الخاص يسمى **DSTR** بمعنى التصريح المبسط للنقل البري، ويتمثل هذا التصريح في انه انك تريد نقل البضاعة من الميناء الى المستودع الخاص دون أي تبرير لأنه من حقك اخراج بضاعتك، لكن اجباري خروج البضاعة بحماية الجمارك لأن البضاعة لاتزال تحت الرقابة الجمركية أي انها لاتزال غير مصرح بها من طرف الجمارك، وبعد القيام بالتصريح المبسط تخرج السلعة من الميناء في مدة أقصاها يومين، وعند اخراجها وتوجهها الى المستودع الخاص يكون هناك عون جمركي وممثل لشركة في انتظار البضاعة، ويتم من خلالها تسليم الوثائق الضرورية من اجل تسجيل البضاعة ولكن بصفة غير كاملة لان البضاعة تكون لاتزال في الحاويات وفي هذه الحالة ينتهي عمل الجمارك بعد وضع البضاعة في انتظار فتح الحاويات، وقبل عملية فتح الحاويات يجب معاينة الرقم التسلسلي للحاوية أي انه لايزال في مكانه من اجل التأكد من انه لم يتم فتح الحاوية وبعدها يقوم

العون الجمركي بتسجيل كافة المعلومات الخاصة بالبضاعة ومن حق الجمارك ان تأتي من اجل فحص ومعاينة المستودع والبضاعة.⁽⁴¹⁾

ثانيا: شروط فتح المستودع الخاص.

يتم فتح المستودع الخاص عندما تقتضي المنفعة الاقتصادية ذلك وبعد الموافقة المسبقة للمدير العام للجمارك.

وذلك لكل مصدر ومستورد مقيم في الإقليم الجمركي، لاستعماله الحصريين من اجل تخزين البضائع المرتبطة بنشاطه، باستثناء المحروقات السائلة والغازية.

- تحدد المساحة الدنيا للمستودع الخاص ب 200م².

- يجب بناء وتهيئة المستودع الخاص بصورة توفر الشروط الملائمة للرقابة الجمركية وامن البضائع وان يتضمن كل متطلبات الاستغلال:

- محلات الإيداع،

- محلات مفرقة أو ملاحق مزودة بتجهيزات وتركيبات خاصة لإيداع المنتوجات القابلة للتلف أو شأنها أن تفسد نوعية البضائع الأخرى،

- مساحة فارغة ومحاطة بسور لإيداع البضائع ذات الوزن الثقيل،

- مساحة فارغة للقيام بالعمليات المرخص بها لمعالجة البضائع،

- محلات مجهزة للتسيير الإداري مجهزة بالمعدات اللازمة لاستعمالها من طرف مصلحة الجمارك،

- معدات الوقاية من الحريق والسرقة،

- نظام المراقبة المرئية عن بعد،

- منفذ مزود بقلبين ذوي مفتاحين مختلفين يبقى أحدهما لدى الجمارك والآخر لدى مستغل المستودع،

- توصيل المستودع الخاص بنظام الاعلام الآلي للجمارك⁽⁴²⁾ (ALCES)

- يكون تطابق المحلات والتجهيزات والتركيبات والمعدات موضوع محضر معاينة، تعده مصالح مفتشية أقسام الجمارك المختصة إقليميا.

- يؤدي أي تغيير في الوضع القانوني للمستفيد الى تعديل مقرر اعتماد المستودع.

⁴¹⁾ بناء على معلومات مقدمة اثناء مقابلة مع مسؤول عمليات الاستيراد والتصدير لشركة كوندور بتاريخ 23 ماي 2024 على الساعة 10 صباحا .

⁴²⁾ المادة 156، الجريدة الرسمية العدد 46، 4 شوال 1435هـ الموافق ل 31 يوليو سنة 2014 م، ص 19.

- يجب ان يرسل ملف طلب اعتماد المستودع الخاص الى رئيس مفتشية الأقسام للجمارك المختص إقليميا.

ثالثا: الملف الخاص بفتح المستودع الخاص .

يجب ان يتضمن الملف الوثائق الآتية:

- طلب اعتماد يتضمن اسم وعنوان صاحب الطلب وعنوان الأمكنة التي سيشغلها المستودع الخاص وكذا مساحته،

- مخطط المساحة والموقع للمحلات والأراضي،

- نسخة مصادق عليها طبق الأصل من عقد الملكية او عقد الايجار موثقا لا تقل مدته عن ثلاث(3) سنوات،

- التأسيس نسخة من عقود بالنسبة للأشخاص المعنويين موثقة مصادق عليها طبق الأصل،

- شهادة تطابق جهاز الامن ضد الحرائق والاطار والكوارث الطبيعية، محررة من طرف مصالح مديرية الحماية المدنية المختصة إقليميا،

- نسخة مصادق عليها طبق الأصل من الترخيص الصادر عن السلطة المختصة، في حالة المستودع الخاص الموجه لتخزين مواد خطيرة،

- نسخة مصادق عليها طبق الأصل من السجل التجاري،

- نسخة مصادق عليها طبق الأصل من بطاقة الترخيم الجبائي،

رابعا: مساهمة المستودع الجمركي في تطوير التجارة الخارجية لدى مؤسسة كوندور

يساهم المستودع الجمركي في تطوير التجارة الخارجية من خلال تقليل التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية، مما يعزز من القدرة التنافسية للشركات ويساهم في زيادة حجم التجارة الخارجية . وكذلك من خلال تقديم مزايا مالية تنافسية و اللوجستية في المؤسسة ، يمكن للمؤسسة المنافسة في الأسواق العالمية، مما يعزز صادراتها ويساهم في نمو حجم التجارة الخارجية للبلاد .

وكذلك يحفز الاستثمار الأجنبي من خلال توفير بيئة تجارية جاذبة للمستثمرين الأجانب من خلال تقديم مزايا التخزين والتخليص الجمركي السلس. وهذا يشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في البلاد واستخدامها كنقطة بداية للتوزيع الإقليمي.

جدول رقم(05): أهم الفروقات بين نظام المستودع الخاص والمستودع العمومي والصناعي.

الفرق	المستودع الخاص	المستودع العمومي	المستودع الصناعي
الملكية	مملوك من قبل الشركات او الافراد لأغراض تخزين السلع والبضائع الخاصة بهم.	مملوك ومدار من قبل شركات متخصصة في خدمات التخزين وتوفيرها وإيجارها للعملاء.	يمكن ان يكون مملوكا للشركات الصناعية او لمقدمي الخدمات اللوجستية.
الاستخدام	يستخدم لتخزين المنتجات أو المواد الخام التي تحتاجها تحتاجها الشركة المالكة في عملياتها التجارية أو الصناعية.	يستخدم من قبل العديد من الشركات أو الافراد الذين يحتاجون الى خدمات تخزين مؤقتة أو دائمة.	مصمم خصيصا لتخزين المواد الخام والمنتجات الوسيطة المستخدمة في عمليات التصنيع. يمكن ان يشمل أيضا تخزين المنتجات النهائية قبل التوزيع.
الفوائد	يوفر تحكما كاملا في إدارة المخزون والتنظيم، وملائم للشركات التي تتطلب تخزينا مخصصا أو لديها كميات كبيرة من السلع.	مرونة في توفير مساحات التخزين، تقليل التكاليف على الشركات التي لا تحتاج الى مستودع كامل، وأحيانا تتضمن خدمات إضافية مثل الشحن والتوزيع.	تجهيزات ملائمة للتخزين الصناعي مثل التحكم في درجة الحرارة. مناطق للتجهيز والتصنيع، ومساحات كبيرة لاستيعاب المعدات والآلات.

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معلومات المقابلة مع مسؤول مصلحة العبور والجمركة لشركة

كوندور.

المطلب الرابع: امتيازات نظام المستودعات المقدمة لتجارة الخارجية.

نظرا للمتطلبات الاقتصادية فإنه في بعض الحالات ليس من صالح المتعاملين الاقتصاديين تعيين وجهة نهائية مباشرة لبضائعهم المستوردة لذلك يلزم عليهم وضعها في مستودع الى غاية تعيين الوجهة التي يتم نقل البضاعة لها و ذلك نظرا للامتيازات التي يقدمها المستودع الجمركي و نذكر منها :

- عدم دفع الحقوق والرسوم الجمركية مادامت البضائع في المستودع لأن الدفع يشترط فقط في حالة خروج البضائع منه.

- المتعامل عن طريق المستودع يؤمن نفسه ضد المخاطر الناتجة عن انقطاع المخزون وتغيرات الأسعار وهذا نتيجة الفرصة التي يتيحها تخزين المواد الأولية تماشياً مع قدرتها الإنتاجية بالتموين الدوري للمؤسسة.

- تقادي مصاريف التخزين وذلك باعتمادها على قدراتها في التخزين.⁽⁴³⁾

هذا و يُعتبر نظام المستودع الجمركي من أكثر الأنظمة أهمية في التجارة والتي تتمثل فيما يلي:

- تعزيز الأمان:

تشمل حلول الأمان المتقدمة كاميرات المراقبة وأنظمة رمز الباركود وبرامج إدارة المخزون الفعالة، مما يضمن توثيق وحفظ جميع السلع المخزنة بشكل كامل.

- توفير المال:

يمكن لشركات الشحن توفير المال من خلال تخزين بضائع في المستودعات الجمركية:

- تأجيل دفع الرسوم الجمركية أثناء تخزين البضائع.

- تجنب دفع الضرائب الجمركية على البضائع التي ستتم تصديرها.

-الحفاظ على الجودة:

تستطيع مرافق المستودعات الجمركية تخزين أي نوع من المنتجات لفترة زمنية طويلة دون التأثير على الجودة هناك مرافق مراقبة لدرجة الحرارة، بالإضافة إلى الحاويات الجافة .

- تسهيل التصدير:

تكمن أهمية المستودعات الجمركية للتصدير في تبسيط عملية التصدير عن طريق السماح للشركات بتنظيم المنتجات واستكمال الوثائق اللازمة للتصدير داخل المستودع، مما يسهل عمليات التجارة الدولية.

- تحسين التصدير:

يمكن توقيت التصدير بشكل إستراتيجي للاستفادة من ظروف السوق المواتية أو أسعار صرف العملات.

- سهولة الوصول إلى الميناء:

من خلال استخدام مخازن جمركية ملائمة لتخزين المنتجات بالقرب من الموانئ، مما يتيح للشركات تخزين البضائع المستوردة والمصدرة بالقرب من موانئ التفريغ، مما يقلل من أوقات التسليم وتكاليف اللوجستيات.

⁽⁴³⁾المرجع نفسه .

خلاصة الفصل الثاني:

على ضوء نتائج هذا الفصل الذي تم فيه تطبيق الدراسة الميدانية باستخدام المقابلة مع رئيس مصلحة التخليص الجمركي والعبور واللوجستيك لمؤسسة كوندور إلكترونيك برج بوعريريج ومسؤول إدارة الجمارك للولاية، والتي هدفت إلى الإجابة على إشكالية دور نظام المستودعات في ترقية التجارة الخارجية .

تم الاستنتاج أن المستودع الجمركي يساهم بشكل كبير في تطوير التجارة من خلال تقليل التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية، مما يعزز من القدرة التنافسية للشركات ويساهم في زيادة حجم التجارة الدولية. وكذلك

من خلال تقديم مزايا مالية تنافسية واللوجستية، يمكن للشركات المحلية المنافسة في الأسواق العالمية، مما يعزز صادرات البلاد ويساهم في نمو الاقتصاد الوطني.

الختامة

من خلال معالجتنا لموضوع البحث والذي يتمثل في ابراز دور المستودعات الجمركية في ترقية التجارة الخارجية من الناحية النظرية و التطبيقية ، تم التوصل إلى أن نظام المستودعات ذات أهمية بالغة للمؤسسات بشكل خاص للتجارة الخارجية بشكل عام وذلك من خلال تنظيم قطاع التجارة الخارجية وتقديم امتيازات وتسهيلات للمتعامل الاقتصادي التي تسرع سير مختلف العمليات التجارية من استيراد وتصدير مما يسمح للمؤسسات بمزاولة نشاطاتها بسهولة وببساطة في الإجراءات الإدارية وبأقل تكاليف ممكنة وبسرعة للحفاظ على الاستمرارية من أجل ترقية المنتج الجزائري من أجل التنافسية في الأسواق الخارجية والنهوض بقطاع التجارة الخارجية.

ومن خلال دراستنا لنظام المستودع الجمركي في الجزائر الذي يسمح بتخزين البضائع في مستودعات تابعة لإدارة الجمارك مع الاعفاء من دفع الحقوق والرسوم الجمركية حيث يساهم هذا النظام في ترقية التجارة الخارجية من خلال تشجيع التصنيع الذي يؤدي بدوره لزيادة التصدير وزيادة عوائد الدولة زيادة على منح المنتجات المحلية القوة التنافسية في الأسواق الدولية .

- نتائج الدراسة :من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية
خلصنا إلى النتائج التالية :
- النتائج النظرية :
- تساهم التجارة الخارجية في تنويع مصادر الدخل وعوائد الدولة .

- تؤدي التجارة الخارجية دورا حيويا في تعزيز الاقتصاد المحلي وتنمية العلاقات الدولية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة .

- تكييف التشريع الجمركي و القوانين مع متطلبات التجارة الخارجية .
- تؤدي الجمارك دورا حيويا على المستوى الدولي في تطبيق التشريع الجمركي المرتبط بالتجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج .

- تعمل الأنظمة الجمركية على تنظيم وتنمية المبادلات التجارية الدولية .

● النتائج التطبيقية :

- وجود دور هام لنظام المستودعات الجمركية وذلك من خلال نتائج التريص على مؤسسة كوندور التي أثبتت لنا أهمية نظام المستودعات بالنسبة للشركة والتسهيلات الناجمة عنها التي حسنت وطورت من الشركة وجعلت من منتجاتها ذات المنشأ الجزائري قوة تنافسية مع نظيراتها الأجنبية.

- كما وضحت لنا الدراسة أن نظام المستودعات الجمركي له دور فعال في تطوير التجارة الخارجية وتسهيل إجراءات التصدير والاستيراد على الشركات بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال الدراسة الميدانية على مستوى مفتشية اقسام الجمارك لولاية برج بوعريريج .

● اختبار نتائج الفرضيات :

-تعد السياسات التجارية العالمية من اهم المعايير التي يعتمد عليها لتحقيق الأهداف التجارية و الاقتصادية .

- يساعد نظام المستودع الجمركي يساعد على زيادة الصادرات وتشجيع التصنيع المحلي من خلال تعليق الرسوم والحقوق الجمركية والتي تخفض تكاليف المؤسسات في عمليات التصنيع والتحويل أي تعزيز التنافسية الدولية للمؤسسات .

- نظام المستودع الجمركي يعتبر وسيلة هامة لتحريك ودفع والإنتاج والصناعة وبالتالي ترقية التجارة الخارجية .

● الاقتراحات :

من خلال الدراسة يمكن طرح بعض المقترحات ندرج أهمها في :

- توسيع المستودع الخاص في مؤسسة كوندور الالكترونيك لاستيعاب حجم اكبر من البضائع .
- استحداث جهاز رقابي فعال من اجل ضمان تطبيق نظام الجمارك منذ منح الرخصة الى غاية تصفية النظام .

- القضاء على البيروقراطية ورقمنة قطاع التجارة الخارجية .

- تحسين الجانب التكويني لأعوان الجمارك في مجال التقنيات الجمركية وكل المستجدات حول القوانين وإقامة شراكات مع الدول المتطورة في هذا المجال .

● آفاق الدراسة:

يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين دراسات سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، ودراسات مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور نظام المستودع الجمركي في حماية الاقتصاد الوطني .
- أثر رقمنة قطاع الجمارك على التجارة الخارجية في الجزائر .
- دور الأنظمة الجمركية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1998.
2. جمال الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع سنة 2014 .
3. خالد احمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة واثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع الإسكندرية مصر سنة 2019 .
4. رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2006.
5. رمزي محمود خبير في العلوم السياسية والاقتصادية، كتاب منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.
6. رنان مختار كتاب التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر سنة 2009.
7. زينب حسين عوض هلا، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية للطباعة والنشر، مصر، 1998.
8. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية. 2003 .
9. عطا الله علي الزبون كتاب التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع سنة 2019 .
10. كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2000.
11. نزار عساف، كتاب مصطلحات ومفاهيم اقتصادية، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

ثانياً: الرسائل الجامعية

12. غزلاني أسامة أطروحة دكتورا بعنوان دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر تخصص مالية و تجارة دولية جامعة 08 ماي 1945 قالمة السنة الجامعية 2023/2024.
13. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006 .
14. فرجاني محمد الحسين مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، الأنظمة الاقتصادية الجمركية ،تخصص قانون عام للأعمال جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2017/2018
15. شباح سارة ، بوركوة فريدة مذكرة ماستر ،دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة نظام القبول المؤقت في الجزائر تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد الصديق بن يحي سنة 2017/2018

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

16. فارس فوضيل عيسى مداوي خير الدين مقالة بعنوان دور المستودعات الجمركي في دعم تنافسية المؤسسات و التصدير دراسة حالة شركة افريكافي مخبر البحث : العولمة السياسية و الاقتصادية في الجزائر مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية جامعة الجزائر 03 المجلد 05 العدد 02 سنة 2021
- 17 . بركان أنيسة، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2010-2020 مجلة الدراسات المالية والمحاسبية مجلد 13 (عدد 01)، 2022 .

رابعاً: التشريعات القانونية

18. المادة 160 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، والمتضمنة مفهوم نظام المستودع الصناعي.
19. المادة 125 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، والمتضمنة مفهوم نظام العبور الجمركي.
20. المادة 129 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، والمتضمنة مفهوم نظام المستودع الجمركي.
21. المادة 154 من قانون الجمارك رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979م، المتعلقة بشروط فتح وتسيير المستودعات الخاصة.
22. المادة 160 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، م والمتضمنة مفهوم نظام المستودع الصناعي.
23. المادة 160 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، م والمتضمنة مفهوم نظام المستودع الصناعي.
24. المادة 185 من قانون الجمارك، قانون رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان لعام 1399 هـ الموافق لـ 21 يوليو 1979م،
25. المادة 129 مكرر من قانون الجمارك، الجريدة الرسمية العدد 89، المؤرخة في 29 ديسمبر 2022، ص 25.
26. المادة 156، الجريدة الرسمية العدد 46، 4 شوال 1435 هـ الموافق لـ 31 يوليو سنة 2014 م، ص 19.
27. المادة 165 من قانون الجمارك، رقم 7/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، والمتضمنة مفهوم المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية.

المراجع باللغة الأجنبية

28. kindelberger، économie international
29. Ahcène Bouskia ، code des douanes ، huitième

المواقع الإلكترونية

30. مديرية العامة للجمارك 2021 تاريخ الاسترداد 2022/8/15 من <https://douane.gov.dz>
- Douane Algérienne، Revue des douanes numéro special. OPCIT.P32
31. موقع إدارة الجمارك الجزائرية WWW.DOUANE.DZ
- Ahcène Bouskia ، code des douanes ، huitième édition 2018 ، page (1-2)
32. موقع المديرية العامة للجمارك الجزائرية WWW.DOUANE.DZ

الملاحق

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرهان	-
ملخص الدراسة	.I
قائمة المحتويات	.II
قائمة الجداول	.III
قائمة الأشكال	.IV
قائمة الملاحق	.V
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	
تمهيد	07
المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الخارجية	08
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	08
المطلب الثاني: السياسات التجارية	09
المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية	13
المبحث الثاني: الأسس النظرية للأنظمة الجمركية	21
المطلب الأول: ماهية الأنظمة الجمركية	21
المطلب الثاني: أساسيات حول نظام المستودعات	27
خلاصة	32
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	37
المبحث الأول : دراسة ميدانية لمفتشية اقسام جمارك برج بوعريريج .	38
المطلب الأول: تقديم لإدارة الجمارك الجزائرية .	38
المطلب الثاني: تقديم لمفتشية اقسام الجمارك .	43
المطلب الثالث: سير ملف الجمركة وطبيعة المستودعات التابعة لمفتشية اقسام الجمارك برج بوعريريج	51
المبحث الثاني: دور نظام المستودع الجمركي في شركة كوندور	56
المطلب الأول: تقديم لشركة كوندور إلكترونيك محل الدراسة	56

59	المطلب الثاني: مصلحة خدمة العبور والجمركة واللوجستيك لمؤسسة كوندور إلكترونيك
61	المطلب الثالث: المستودع الجمركي ودوره في ترقية العمليات التجارية المعتمد من قبل مؤسسة كوندور.
65	المطلب الرابع: امتيازات نظام المستودعات المقدمة لتجارة الخارجية .
67	خلاصة
69	الخاتمة
71	قائمة المرجع
73	الملاحق

